الونوا
برنامج العمل وتقدير الأداء

القرير معلومات

إعداد
قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت
تقرير معلومات
(15)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
برامج العمل وتقييم الأداء

رئيس التحرير
د. محسن صالح
نائب رئيس التحرير
عبد الحميد الكيلاني
مدير التحرير
رابع الدنان

هيئة التحرير
باحث القاسم
حياة الددا
صالح الشنط
محمد جمال

قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان
Information Report (15)
The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)
Work Programs & Performance Evaluation

Prepared By:
Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:
Dr. Mohsen Moh’d Saleh

Deputy Editor:
‘Abdul-Hameed al-Kayyali

Managing Editor:
Rabie el-Dannan

حقوق الطبع محفوظة
2010 مـ 1431 هـ
بيروت – لبنان


يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدججة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص. ب: 5034-14، بيروت – لبنان
+961 1 80 36 44
+961 1 80 36 43
info@alzaytouna.net
www.alzaytouna.net

الموقع:
تصميم الغلاف
مروة غليبيني
طباعة
Golden Vision sarl +961 1 820434
فهرس المحتويات

المقدمة .................................................................................................................. 5

أولاً: الأونروا: التأسيس والبرامج والوضع الدولي: ................................................ 7
1. تأسيس الأونروا والوضع القانوني والدولي للوكالة ..................................... 7
2. برامج الأونروا ومناطق عملها .................................................................... 9

ثانياً: تمويل الأونروا: ......................................................................................... 12
1. الدول المانحة للأونروا .................................................................................... 12
2. آلية الدفع وشروط الدعم .................................................................................... 2
3. الدعم العربي للأونروا ....................................................................................... 3
4. الميزانية والعجز ............................................................................................... 4

ثالثاً: واقع خدمات الأونروا في مناطق عملها: ............................................... 26
1. الضفة الغربية وقطاع غزة: ............................................................................. 30
   أ. الضفة الغربية ............................................................................................... 31
   ب. قطاع غزة ..................................................................................................... 32
2. الأردن .................................................................................................................. 33
3. لبنان .................................................................................................................... 35
4. سورية .................................................................................................................. 36
5. تعامل الدول المضيفة مع الأونروا ................................................................. 38
تقرير معلومات

رابعاً: الأونروا: تقييم الأداء وتحديات المستقبل: ................................................. 40

1. تقييم أداء الأونروا ............................................. 40

2. دور الأونروا بعد اتفاقيات أوسلو .......................... 47

الخاتمة ........................................................................... 58
المقدمة

أدى قيام "إسرائيل" سنة 1948 إلى أزمة إنسانية قلّ نظيرها في التاريخ؛ تمثل أهم فصولها في تدفق مئات الآلاف من السكان الأصليين، وتحويلهم إلى لاجئين في الدول العربية المحيطة بفلسطين؛ فضلاً عن توجه قسم منهم نحو الضفة الغربية وقطاع غزة، التي لم تكن قد احتلت بعد. هذا الوضع الإنساني الخطير دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء وكالة الأم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في 1949/12/8 في Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

هُدِفت الأم المتحدة من إنشاء وكالة الأونروا إلى تأمين المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين من ملجأ، وغذاء، وخدمات صحية أساسية، على اعتبار أن أزمة اللاجئين الفلسطينيين ستكون قضية عابرة. إلا أن امتداد فترة اللجوء، وانتشار مخيمات اللاجئين في عدد من الدول العربية، أدى إلى تشغب عمل الأونروا خاصة بعد ازدياد أعداد اللاجئين بسبب التكاثر الطبيعي للولادات، وكذلك بسبب احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967؛ مما أدى إلى جوء أعداد أخرى من الفلسطينيين. وفي ضوء هذا الواقع تُطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل هذه الوكالة، وإلى أي مدى يمكن أن تتأقلم مع التغيّرات الناشئة عن تقدم أو تراجع العملية السلمية، في ظل الحديث عن تسويّة قضية اللاجئين.

وأنطلاقاً من أهمية الموضوع اخترنا قسم المعلومات والأرشيف في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أن يتناول في التقرير الخامس عشر من سلسلة تقارير المعلومات وكالة الأونروا. ويسأل هذا التقرير الضوء على تأسيس وكالة الأونروا وبرامج عملها والمناطق التي تغطيها، مبيناً مصادر تمويل الوكالة وآليّة الدفع، وصولاً إلى قيمة المزايا والميزات الحاصل فيها. كما يعرض التقرير لواقع خدمات الأونروا...
في مناطق عملها. ومن ثم يقيّم أداء الأونروا، ويتوقف عند انعكاسات اتفاقيات أوسلو على دور الأونروا، وما نتت عنها من تحديات مستقبلية لطبيعة Oslo Agreements عملها في ضوء التراجع الملحوظ في الخدمات التي تقدمها للاجئين.
أولاً: الأونروا: التأسيس والبرامج والوضع الدولي

1. تأسيس الأونروا، والوضع القانوني والدولي للوكالة:

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة الأونروا بناءً على القرار رقم 302 الصادر
عنها في 12/8/1949، إلا أنها لم تباشر عملاً إلا في أيار/مايو 1950، وذلك لتأمين
المساعدة الطارئة dla اللاجئين الفلسطينيين من ملجأ، وغذاء وخدمات صحية أساسية
وغيرها، على اعتبار أن أزمة اللاجئين الفلسطينيين ستكون قضية عابرة. وفي ضوء
غياب حلّ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تقوم الجمعية العامة بالتجديد المتكرر لولاية
الأونروا، وتمتد آخر تجديد حتى 30/6/2011.3

إلا أن استمرار أزمة اللاجئين الفلسطينيين طوال هذه المدة انعكس على نوعية
الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين، لتشمل لاحقاً التعليم وبرامج التنمية، وغيرها
من المجالات الرامية إلى الاستمرار في التنمية البشرية، وفي الرأسمال الإنساني، اللذين
حققان نجاحاً ملحوظاً على صعيد إنجازات المنظمة.3

توفر الأونروا المساعدة بحوالي 4.7 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لديها في منطقة
الشرق الأوسط.4 ويتم تمويل الأونروا بالكامل تقريباً من خلال التبرعات الطوعية التي
تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.5 واستناداً إلى ما جاء في القرار 302،
فإن وكالة الأونروا نشأت:

أ. للتعاون مع الحكومات المحلية في مجال الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل، بحسب
توصيات بعثة المسح الاقتصادي.

ب. للتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأوسط، في التدابير التي تتخذها هذه
الحكومات مهدياً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ومشاريع
الأعمال غير مناحة.6
ونظراً لكون الأونروا أنشئت، استنادًا للمادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة، بوصفها جهازاً تابعاً للأمم المتحدة فإن صلاحياتها ومهامها لم تحدد بشكل واضح ودقيق، بخلاف غيرها من المنظمات الدولية المتباعدة عن معاهدات دولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأمر الذي منح الجمعية العامة سلطة تعديل مهامها بما يتلاءم مع الحاجات المتغيرة للاجئين الفلسطينيين.

ومنا أن الترويج والتشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي من المهام الأساسية للأمم المتحدة، فإنه ليس من المستغرب أن تقوم الأونروا بمهمات جديدة تدخل ضمن هذا الإطار من أجل تأمين سلامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين وضمان حقوقهم لا سيما في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وبالاستناد إلى أن معظم الخدمات التي تقدمها الأونروا تدخل في إطار "المشورة"، حيث لم تخصصها الجمعية العامة بصلاحيات تقديم الحماية للاجئين الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنعها طوال سنوات عملها من تطوير بعض المبادرات التي تهدف إلى تقديم شكل من أشكال حماية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أسهمت في تأمين بعض الحقوق الأساسية لهم، خاصة من خلال العمليات الطارئة، التي قدمتها مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، في أوقات الحروب وغيرها، الأمر الذي أثار التساؤل حول مدى تكريس دورها صراحة في مجال حماية اللاجئين.

وفي هذا المجال، يُذكر أن المفوض العام للأونروا كان قد وضع، استناداً لقرار مجلس الأمن رقم 681/1990، خطة قانونية تهدف إلى مساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومراقبة أوضاعهم تحت الاحتلال، الأمر الذي جعل من الأونروا المأ República الرسمي لتطبيق معاهدة جنيف الرابعة "UN's eyes and ears" أنها المرة الأولى التي تخول فيها مراقبة أوضاع الفلسطينيين.

8. Geneva Conventions
9. UN's eyes and ears
وإذا كان المجتمع الدولي قد دعم مبادرات الأونروا التي تهدف إلى تقديم شكل من أشكال الحماية للاجئين الفلسطينيين، إلا أنه فشل في استصدار قرارات عن مجلس الأمن ترمي إلى إرسال قوة دولية إلى الأراضي المحتلة سنة 1967، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في رسالة الضمانات إلى "إسرائيل" والفلسطينيين لإطلاق المفاوضات في مؤتمر مدريد سنة 1991، بأنها لن تدعم أي عملية معاوية تخص القضية الفلسطينية في مجلس الأمن.10

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الأونروا في سبيل مساعدة اللاجئ الفلسطيني، غير أنه يؤخذ عليها التعريف الضيق الذي اعتمده لتعريف هذا اللاجئ، لأنه استناداً إلى نظرة اللاجئين الفلسطينيين المتاحة، خصوصاً أولئك المقيمين في غير مناطق عملها الحمس (قطاع غزة - الضفة الغربية - لبنان - الأردن - سورية)، مستندة في ذلك إلى أسباب سياسية وعملية دون أية معايير قانونية. لكن الأونروا أنتجت أحياناً وبشكل استثنائي إلى توسيع صلاحياتها استناداً إلى قرارات الجمعية العامة، ولا سيما القرار رقم 2252 بتاريخ 4/7/1967، ومن خلال إرسال بعثات إلى دول واقعة خارج نطاق عملها كالكويت على سبيل المثال، الأمر الذي أسهم نوحاً ما بإزالة التمييز الذي أوجده تعريف الأونروا فيما بين اللاجئين الفلسطينيين.11 غير أن هذا الأمر كان موقتاً ومحدوداً، إذ سرعان ما رجعت الأونروا إلى ممارسة عملها في المناطق الخمس فقط.

2. برامج الأونروا ومناطق عملها:

تقدم الأونروا خدماتها لما يزيد عن 4.7 مليون لاجئ فلسطيني مسجليين في خمس مناطق عمل هي: قطاع غزة، سوريا، والأردن، ولبنان، والضفة الغربية؛ ويعيشون في 58 عشماً رسمياً للاجئين.12 إن خدمات الأونروا في مجال التنمية البشرية وفي المجال الإنساني تشتمل على التعليم الأساسي والمهني، والرعاية الصحية الأولية، وشبكة الأمان الاجتماعي،
وتقرير معلومات

والدعم المجتمعي، وتحسين المخيمات وبنيتها التحتية، والإقراض الصغير، والاستجابة الطارئة، بما في ذلك في أوقات النزاعات المسلحة. ويتم تقديم تلك الخدمات ضمن برنامج خمسة هي ١٣:

أ. التعليم: تقوم الأونروا بإدارة أكبر نظام مدرسي غير حكومي في الشرق الأوسط، ودأبت الوكالة على أن تكون المروود الرئيسي للتعليم الأساسي للاجئين الفلسطينيين منذ ستين سنة. ويعد التعليم أكبر البرامج التابعة للأونروا، وهو يستوحى على أكثر من نصف الميزانية العادية للوكالة ١٤.

ب. الصحة: تقوم الأونروا بتقديم خدمات الصحة الأساسية، وهي مسؤولة عن توفير بيئة معيشية صحية للاجئين الفلسطينيين، وبحكمها في ذلك الأهداف الإغاثية World Health Organization، وتهدف الأونروا من خلال هذه الخدمات المحافظة على حياة اللاجئ، ومنع الأمراض والسيطرة عليها، وحماية وتعزيز صحة العائلة، وضمان إمكانية الوصول العالمي خدمات نوعية شاملة ١٥.

ج. الإغاثة والخدمات الاجتماعية: يقدم برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية تشکيلة متعددة من خدمات الحماية الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة في مناطق عمليات الوكالة الخمس. وتركز الدائرة على توزيع اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من الفقر مساعدة شبكة الأمان الاجتماعي على أساس دوري، وتعزيز التنمية والاعتماد على الذات للأفراد الأقل حظًا في مجتمع اللاجئين، والمحافظة على سجلات ووثائق اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، وتحديد وصيانة ١٦.

د. التمويل الصغير: تعمل دائرة الإقراض الصغير في الأونروا على تعزيز التنمية الاقتصادية، وكافحة الفقر بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين. إن هذه القروض تمكن أصحاب تلك المشاريع من توليد دخل مستدام لأنفسهم.
ولعائلاتهم وموظفيهم، والذين ينتمي الكثير منهم لأكثر الشرائح فقراً في المجتمع.  

هـ. البنية التحتية وتطوير المخيمات: يقوم برنامج البنية التحتية وتحسين المخيمات على إدخال تحسينات على البيئة المادية والاجتماعية في مخيمات اللاجئين التابعة للأونروا.  

وعلى الرغم من الخدمات التي تقدمها الأونروا في هذا المجال فإن واقع الخدمات الصحية والبنية التحتية يبقى في كثير من المخيمات الفلسطينية دون الحد الأدنى، حيث تعاني الكثير من المخيمات الفلسطينية، خاصة في لبنان، ظروفًا بيئية وصحية صعبة، إذ توصف معظمها بأنها "غير ملائمة للعيش البشري" في ضوء تراكم المساكن وعشوائيتها وعدم تهويتها؛ فضلاً عن عدم تغطية الأونروا في كثير من الحالات لأجور الطبابة والعمليات خارج عياداتها الطبية.
ثانياً: تمويل الأونروا

1. الدول المانحة للأونروا:

يأتي معظم التمويل للأونروا من تبرعات طوعية من الدول المانحة، وآكبر المانحين للأونروا هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، وال المملكة المتحدة، والسويد؛ كما توفر بعض التبرعات السريعة من منظمات غير حكومية ومن بعض الأفراد. و تقوم الأمانة العامة للأم المتحدة من ميزانيتها العادية بتمويل وظيفة دولية، في حين تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Organization (UNESCO)

ومنطقه من الصحة العالمية بتمويل وظائف تابعة لبرامج التعليم والصحة.19

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مانحة تلبيها المفوضية الأوروبية، حيث بلغ حجم المساعدات المالية الأمريكية والمساهمات الإنسانية المقدمة للأونروا في الفترة الواقعة بين 1948-1967 ما يقارب 411 مليون دولار، أي ما يقارب 65% من مجموع ميزانيات الوكالة الدولية للفترة المذكورة20؛ فيما بلغ حجم مساعداتها في سنة 2009 ما يقارب 102.5 مليون دولار، من قيمة التبرعات البالغة حوالي 470.5 مليون دولار21، أي حوالي 22% من ميزانية الوكالة. وبلغ مجموع المساعدات الأمريكية للأونروا منذ سنة 1950 وحتى سنة 2007 حوالي 3.2 مليار دولار تقريباً22.


تقدم معظم الدول المانحة تبرعاتها بالعمولات المحلية التي تنخفض قيمةها، في معظم الأحيان، مقابل الدول الأمريكي؛ وهذا ما حدث في سنة 2000، على سبيل
المثال، عندما انخفضت العملات الأوروبية مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى خسارة الأونروا جزءًا من تمويلها، لأن ميزانيتها ومصروفاتها تحسبت بالدولار. والدول الوحيدة التي تقدم تبرعاتها بالدولار الأمريكي هي الولايات المتحدة واليابان والكويت والمملكة العربية السعودية؛ أما باقي الدول المانحة فإنها تدفع تبرعاتها بعملاتها المحلية؛ هذا عدا عن أن حجم التبرعات المقدمة للوكالة لا يتناسب مع النمو السكاني الطبيعي للاجئين الفلسطينيين.25

ولا يوجد للأونروا ميزانية ثابتة، ويرجع ذلك إلى أنه عندما تم تأسيس الأونروا كوكالة مؤقتة، رأت الأم المتحدة والدول الأعضاء أنه من صالح الأونروا واللاجئين أن تقوم الوكالة بجمع تبرعات طوعية غير محدودة من الدول الأعضاء، ومع ذلك تقوم الأم المتحدة بتمويل كافة الوظائف الدولية لدى الأونروا.26

وتظم الأونروا مؤتمراً دولياً سنوياً للدول المانحة والمضيفة للاجئين الفلسطينيين.27 وتعد الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي لها ميزانية مستقلة، وتأتي أوجه إنفاق أموال الأونروا على الشكل التالي:

• 54% لبرامج التعليم.
• 18% لبرامج الصحة.
• 18% لخدمات المشتركة والخدمات التشغيلية.
• 10% لبرامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية.28

وتبين من خلال الجدول التالي قيمة المساعدات التي تقدمها الدول المانحة للأونروا، ويتناسب سنة 2009 مع توقعات مساهمات تلك الدول لسنة 2010، وذلك بحسب تقدير وكالة الأونروا نفسها:
جدول رقم (1): الإيرادات المتوقعة للصندوق العام حسب المانحين، لستين 2009 و2010 (بالألف دولار)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجهة المانحة</th>
<th>2010</th>
<th>2009</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الولايات المتحدة</td>
<td>102,764</td>
<td>102,464</td>
</tr>
<tr>
<td>المفوضية الأوروبية</td>
<td>92,827</td>
<td>100,990</td>
</tr>
<tr>
<td>المملكة المتحدة</td>
<td>36,244</td>
<td>32,949</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>39,254</td>
<td>36,142</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>23,310</td>
<td>38,850</td>
</tr>
<tr>
<td>الأم المتحدة</td>
<td>19,400</td>
<td>19,400</td>
</tr>
<tr>
<td>هولندا</td>
<td>21,097</td>
<td>19,685</td>
</tr>
<tr>
<td>كندا</td>
<td>13,010</td>
<td>13,010</td>
</tr>
<tr>
<td>الدانمرك</td>
<td>13,225</td>
<td>13,848</td>
</tr>
<tr>
<td>إسبانيا</td>
<td>11,252</td>
<td>11,252</td>
</tr>
<tr>
<td>ألمانيا</td>
<td>11,252</td>
<td>10,687</td>
</tr>
<tr>
<td>فرنسا</td>
<td>6,394</td>
<td>6,394</td>
</tr>
<tr>
<td>سويسرا</td>
<td>7,380</td>
<td>7,042</td>
</tr>
<tr>
<td>إيطاليا</td>
<td>4,219</td>
<td>4,082</td>
</tr>
<tr>
<td>فنلندا</td>
<td>4,923</td>
<td>4,611</td>
</tr>
<tr>
<td>أيرلندا</td>
<td>5,345</td>
<td>5,007</td>
</tr>
<tr>
<td>استراليا</td>
<td>4,187</td>
<td>4,187</td>
</tr>
<tr>
<td>لوكسمبورغ غرناطة</td>
<td>3,868</td>
<td>3,638</td>
</tr>
<tr>
<td>اليابان</td>
<td>2,850</td>
<td>2,850</td>
</tr>
<tr>
<td>بلجيكا</td>
<td>1,828</td>
<td>1,828</td>
</tr>
<tr>
<td>السعودية</td>
<td>1,800</td>
<td>1,800</td>
</tr>
<tr>
<td>الكويت</td>
<td>1,500</td>
<td>1,500</td>
</tr>
<tr>
<td>النمسا</td>
<td>1,055</td>
<td>1,055</td>
</tr>
<tr>
<td>نيوزيلندا</td>
<td>646</td>
<td>577</td>
</tr>
<tr>
<td>مانحين آخرون</td>
<td>7,010</td>
<td>5,506</td>
</tr>
<tr>
<td>إيرادات أخرى</td>
<td>5,000</td>
<td>5,000</td>
</tr>
<tr>
<td>المستند من تكاليف دعم البرامج</td>
<td>16,000</td>
<td>16,000</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع الكلي</td>
<td>457,340</td>
<td>470,354</td>
</tr>
</tbody>
</table>
وتعتبر تبعية الموارد أهمية حاسمة للأونروا، فقاعدة مانجي الوكالة ضيقة، حيث أسهم المانحين الخمسة عشر الأوائل بأكثر من 94% من ميزانيتها العادية لسنة 2009؛ وبالإضافة إلى ذلك، تُبنى مقارنة أداء المانحين العشرين الأوائل في الفترة ما بين 2001 و2009 أن خمسة مانحين لا غير قد زادوا من مساهماتهم خلال هذه الفترة. وأبقى المانحين الآخرون إسهاماتهم عند مستوياتها أو خفضوها. وقد حدث هذا في وقت زادت فيه التوقعات من الوكالة والطلبات على خدماتها لتلبية احتياجات أعداد متزايدة من اللاجئين ومراعاة معايير تتماشى وتل تعميم بها لدى السلطات المضيفة فضلاً عن التعامل مع تحدٍ تقديم الخدمات في منطقة متقلبة جدًا.

2. آلية الدفع والشروط الدعم:

أدت جملة من الأسباب فيما يخص علاقة الأونروا بالدول المانحة إلى إيجاد جو من عدم الثقة بين الطرفين بما واضحاً خلال التسعينيات من القرن الماضي، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:

أولاً: المشاركة الضعيفة للمانحين في عملية التخطيط للأونروا.

ثانياً: نقص الشفافية في نظام الإدارة المالية الخاص بالأونروا.

ثالثاً: فشل الوكالة في تقديم البيانات الدقيقة واللازمة من قبل الجهات المانحة في الوقت المناسب أسهم في إيجاد شعور من عدم القدرة على المساهمة، فضلاً عن شعور عام من عدم الثقة.

تحظر العبارة الأخيرة من الفقرة 301 (ج) من قانون مساعدات الولايات المتحدة الخارجية لسنة 1961، استخدام الأموال الأمريكية لتمويل أي لجّ "تبرط في أي عمل إرهابي". وتعتبر هذه العبارة الأكثر وضوحاً، ورغم الأسهل تطبيقاً ودعاً لسياسة الولايات المتحدة. وعذت مسألة الهبات الأمريكية
للأونروا طوال نصف قرن، للفقرة 301 (ج) لسنة 1961. حيث ورد في أحدث صيغة لقانون ما يلي:

لن تقوم الولايات المتحدة بتقديم أي إسهامات مالية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا، قبل أن تقوم الوكالة باتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان عدم استخدام أي جزء من المساعدات الأمريكية لتقدم المساعدة إلى أي من اللاجئين الذين يتلقون التدريب العسكري بصفتهم أعضاء فيما يسمى جيش تحرير فلسطين أو غيره من المنظمات التي تتخذ شكل ميليشيات مسلحة أو المنظمات المنخرطة في أي شكل من أشكال الأعمال الإرهابية32.

وعلى الرغم من موافقة الأونروا على هذه الشروط، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية فسرت متطلبات الإيفاء بها بطريقة مزيفة. ومن هنا لم تجد الأونروا نفسها مضطراً للانسحاب في شأن ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. غير أن الولايات المتحدة عندما كانت تحت الأونروا على اتخاذ إجراءات بشأن الإرهاب، تعاملت الأونروا مع طلباتها على حملة الجد33.

ومن جهتها أعلنت كندا في كانون الثاني/ يناير 2010 عزمها وقف الدعم المالي الذي تقدمه إلى ميزانية الوكالة، وتحويل تلك الأموال مباشرة إلى مشاريع فلسطينية أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. وادعت الحكومة الكندية، بحسب جريدة ناشيونال بوست الكندية، أن الأموال التي تقوم بتحويلها للأونروا يتم تخصيصها لدعم المقاومة بدلاً من اللاجئين الفلسطينيين كما هو مقرر34. غير أن Graeme McIntyre جرام مكنتير نفى في 2/3/2010 أن تكون حكومة بلاده أوقفت تقديم المساعدات إلى الأونروا35.

ومن ناحية أخرى خضع تعيين الموظفين في وكالة الأونروا إلى عدة شروط أهمها: عدم ممارسة الموظف التابع لها لأي نشاط سياسي يتناقض مع حيادية الوكالة، واستقلاليتها، في حين يسمح له بالمشاركة السياسية في بلاده من خلال ممارسته حق
التصويت الانتخابي، كما يجب ألا يكون عضواً في أي جهاز حكومي لأي دولة، وذلك بهدف منع أي تعارض أو تأثير على السياسات الداخلية والخارجية للوكالة، من خلال انتقالات موظفيها السياسية والأيديولوجية.

3. الدعم العربي للأونروا:

لعله من المؤسف أن نعلم أن الدول العربية تُعد من أقل دول العالم إسهاماً في نشاطات الأونروا من حيث الدعم المالي؛ إذ يبلغ تجمع التبرعات العربية للفترة 1.9% من إجمالي تبرعات الدول المنحنة.

المفوضة العامة السابقة للأونروا Karen Abu Zayd تقول كارين أبو زيد إن الجامعة العربية لديها قرار بأن الدول العربية ينبغي أن تمنح الأونروا 7.8% من ميزانيتها، إلا أن هذا لم يحدث إلا مرة واحدة منذ صدوره. ويتضح من الميزانية العامة للوكالة، أن التمويل العربي بلغ 1% فقط في سنة 2008.

تثبت الجامعة العربية، وعلى مدى العقود السابقة الماضية، قرارات متعددة في دعم اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة والتعويض. وأؤكد مجلس وزراء الخارجية العرب على دعمه للأونروا في قرار رقم 7079 الصادر في 3/3/2009 في الدورة الاعتيادية للمجلس (132)، والذي نص على:

الترحيب بزيادة بعض الدول العربية مساهماتها في دعم موازنة الأونروا، ودعوة باقي الدول إلى زيادة دعمها وزيادة نسبة مساهمتها في ميزانية الأونروا بنسبة 7.83%، وذلك تفعيلاً لقرارات متعددة صدرت عن مجلس الجامعة في عدة دورات منذ سنة 1987، ودعوة البعثات الرسمية وغير الحكومية إلى الاستمرار في دعم برنامج الأونروا الاعتيادية والطارئة.

وأتت الدول العربية المنحنة تستجيب للنداءات الطارئة ونذاءات تمويل المشاريع، ففي سنة 2009 تعهدت البلدان العربية لأنشطة الأونروا بمبلغ يصل إلى 106.83 مليون دولار. وأتت أكبر مساهمة من الكويت، التي تبرعت بـ 34 مليون دولار لصالح نداء
غزة الطارئة. تلا ذلك تعهد المملكة السعودية بمبلغ 25 مليون دولار لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان. كما تلقت الوكالة أيضاً ما قيمته 29 مليون دولار من التبرعات العينية، التي تم إياشلها إلى قطاع غزة من خلال الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية. وتشير الأونروا إلى بعض الدول العربية التي لبنت الهداءات الطارئة ونداءات تمويل المشاريع، وهي:

البحرين: في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (27/12/2008-1/18/2009)، تعهدت البحرين بمبلغ 5.4 مليون دولار لدعم المشاريع الإعمار في القطاع. تمثل الاتفاقية أول تبرع كبير تقدمه البحرين للأونروا; غير أن تنفيذها متوقف بسبب الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الذي يمنع إدخال مواد البناء.

مصر: بنت مصر روابط جديدة مع الأونروا بعد فترة وجيزة من بدء الوكالة عملها سنة 1950. وتعاونت مصر مع الأونروا، خلال 17 سنة من إدارتها لقطاع غزة، لتقديم المساعدات للأطفال الفلسطينيين الذين يقيمون في القطاع. وتولت مصر في سنة 2009 رئاسة اللجنة الاستشارية للأونروا. كما أقامت الأونروا شراكة قوية مع الهلال الأحمر المصري، الذي ساعد الوكالة بشكل متكرر في نقل آلاف الأتراك من المعونات الإنسانية إلى القطاع.

الكويت: تعد الكويت شريكاً ثابتاً للأونروا، وقد أسمحت بأكثر من 30 مليون دولار في الصندوق العام للوكالة منذ تأسيسها.

سلطنة عمان: بدأت عمان المساهمة في الصندوق العام للأونروا سنة 1971. وإلى جانب المساهمة في الصندوق العام، مهدت سلطنة عمان الطريق لإعادة إعمار مخيم نهر البارد من خلال تبرعها بمبلغ سبعة ملايين دولار للحكومة اللبنانية لكي تمكنها من تعويض المالكين اللبنانيين عن مصادرة أراضيهم المتواجدة في المخيم.


الإمارات العربية المتحدة: تبرعت الإمارات العربية المتحدة من خلال مؤسساتها الحكومية وجمعياتها الخيرية بملايين الدولارات لصالح الأونروا. وقد يكون النبرع الأبرز هو الذي قدمه الهلال الأحمر الإماراتي لإعمار وتأهيل مخيم جنين سنة 2002. فحتى ذلك الوقت، كان النبرع المقدم بقيمة 22.3 مليون دولار أكبر مبلغ تبرع به جهة واحدة لصالح مشروع. وقد تم الاستفادة من هذا المبلغ لإعادة بناء مخيم جنين، الذي شكل أكبر مشروع إعمار تولته الأونروا حتى تاريخه. وكان مشروع جنين بمثابة نقطة تحول في الشراكة التي تجمع بين الهلال الأحمر الإماراتي والأونروا. كما تعاونت الأونروا مع الهلال الأحمر الإماراتي في عدة مشاريع كبيرة في مناطق عمل الوكالة، مثل إعمار مخيم اليرب في سورية، وبناء وترميم المساكن للاجئين في لبنان.
4. الموازنة والعجز:

تتمثل أكبر التحديات التي تواجه الأونروا في عدم إيفاء الدول المانحة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للالتزامات المترتبة عليها، وتحويلها إلى التزامات مشروعة تنفق مع سياساتها وסטרاتيجياتها. كما دل على ذلك قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لسنة 1961، المبين سابقاً. وهناك تحد آخر يواجه الأونروا ويعتاظم، وهو التزايد المتدرد في أعداد اللاجئين المسجلين في الأونروا لأنه يزيد من أعباءها ومهماتها، الأمر الذي ينبغي معه زيادة موازنتها وحجم المساعدات المقدمة لها أ34.

وحوالي الميزانية السنوية للأونروا تقول كارين أبو زيد:

الخدمات الأساسية أو الأنشطة الأساسية والتي نسميها "التمويل العام" والتي تشمل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والفروض الصغيرة، ميزانيتها 500 مليون دولار سنوياً، وبإضافة ميزانية خدمات الطوارئ في لبنان والضفة وقطاع غزة يكون إجمالي ميزانيتنا السنوية مليار دولار. لكننا لا نحصل على كل هذا المبلغ. هناك عجز بنحو 100 مليون دولار، وهذا، مثلاً، يعطل أنشطة مثل تحسين البنية التحتية، وهي مسألة ملمحة جداً بعد نحو 50 عاماً على بنائها [أي وكالة الأونروا]. كما لا نحصل على ميزانية كافية لأنشطتنا الطارئة، لكن ما يثير فلقنا أكثر هو عدم حصولنا على أموال تكفي لتغطية أنشطتنا الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية أ44.

ويؤكد روجر هيرن، مدير شؤون وكالة الأونروا في سوريا أنه:

لا يوجد لدى الأونروا مصادر التمويل الكافية، ولا يمكن من الصعب إيجاز مشروعاتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، وهذا الأمر يدفعنا للاختيار بين موضوعين أساسيين وهما: إما تخفيف الخدمات المقدمة أو...
تأمن أموال أكثر للميزانية، من خلال زيادة نسبة مشاركة المثيرين الحاليين، وتأمن مثيرين جدد، لا سيما أن البنية التحتية تحتاج لتركيز أكبر من الدعم والتأهيل، لأن نسبة 80% من التمويل العام والميزانية في وكالة الأونروا مخصصة للرواتب.45

وفي السياق ذاته بينت نائب المدير العام للأونروا في سورية ليزا جليام أن الوكالة تعاني عجزاً قياسياً في سنة 2010، وذلك بسبب آثار الأزمة المالية في العالم. وأن سنة 2010 ستكون أكثر سوءاً، حيث توقعت عجزاً ينال 40 مليون دولار. ولغنت النظر إلى أن هناك مساعي تبديل مع شركاء الأونروا من الدول المضيفة والدول المانحة القوية، وذلك للحصول على تمويل إضافي.46

والمضان استفادة بأكثر الطرق فعالة من الموارد المحدودة المناحة جمع الأموال، ووضعت الأونروا استراتيجية لتبعية الموارد لتوجيه جهودها ومواردها خلال الستينات 2010 و2011. وتتمثل أهداف هذه الاستراتيجية فيما يلي:

• زيادة إسهامات المانحين للصندوق العام للوكالة لتحقيق الأهداف التي حددتها الميزانية العادلة.

• إضفاء قدر أكبر من القابلية للتنبؤ على تمويل أنشطة الأونروا عن طريق الأخذ باتفاقيات التمويل المتعددة السنوات.

• توسيع قاعدة المانحين في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، من فيهم المانحون من الشرق المدشي والأوسط.

• البحث عن مصادر بديلة للموارد البشرية لسد الفجوات في ملاك الموظفين الدوليين للوكالة.

• تعزيز تنسيق إدارة العلاقات الخارجية لنشاط جمع الأموال، مشاركة فعالة لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في الوكالة.47
وتتوقف قدرة الأولوا على تقديم خدماتها المنتظمة إلى أعداد اللاجئين المتزايدة بنسبة تقارب 2.5% سنوياً، على توفر التمويل الكافي من التبرعات. كما تعتمد الوكالة على التمويل الإضافي الذي يخصص لميزانية المشاريع. 

وبين الجدول رقم (2) المصادر المتوقعة لتمويل مجموع حجم ميزانية الأولوا للسنين 2010 و2011، بما في ذلك الميزانية العادية وميزانية المشاريع. 

جدول رقم (2): المصادر المتوقعة لتمويل ميزانية الأولوا للسنين 2010 و2011 (بالألف دولار)48

<table>
<thead>
<tr>
<th>المصادر</th>
<th>القيمة (الألف دولار)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>التبرعات النقدية للصندوق العام</td>
<td>1,119,560</td>
</tr>
<tr>
<td>التبرعات النقدية للمشاريع</td>
<td>490,761</td>
</tr>
<tr>
<td>التبرعات العينية للصندوق العام</td>
<td>6,900</td>
</tr>
<tr>
<td>الميزانية العامة للأمم المتحدة</td>
<td>58,200</td>
</tr>
<tr>
<td>موارد أخرى</td>
<td>42,000</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>1,717,421</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وتذكر الأولوا من أن جموع إسهامات المانحين عند مستوياتها الحالية، سيؤدي إلى تراجع الخدمات المقدمة إلى مستويات تقل نوعيتها عن المستويات الراهنة، وهو ما قد يحدث ضغوطاً إضافية على الدول المضيفة. كما قد يؤدي انخفاض قيمة الإسهامات على المدى المتوسط إلى حدوث انكماشات أخرى خطيرة، على نوعية الخدمات أو إجراء تخفيفات في مجالات معينة وفي ملاك الموظفين. فتقدم الخدمات على نحو كامل سيتطلب تمويلاً أفضل مما شهدته الفترات الأخيرة.49
جدول رقم (3): الاحتياجات من الميزانية العادية حسب الميدان (نقداً وعيناً
بالألف دولار) 

<table>
<thead>
<tr>
<th>المدرة</th>
<th>الامتداد</th>
<th>القدرات</th>
<th>الاعتمادات</th>
<th>النفقات</th>
<th>الميدان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>النسبة المئوية (%)</td>
<td>المبلغ</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>5.89</td>
<td>22,679</td>
<td>408,024</td>
<td>385,345</td>
<td>270,267</td>
<td>قطاع غزة</td>
</tr>
<tr>
<td>1.62</td>
<td>2,362</td>
<td>148,403</td>
<td>146,041</td>
<td>112,993</td>
<td>لبنان</td>
</tr>
<tr>
<td>8.16</td>
<td>8,073</td>
<td>107,021</td>
<td>98,948</td>
<td>65,351</td>
<td>سورية</td>
</tr>
<tr>
<td>0.6</td>
<td>1,371</td>
<td>231,681</td>
<td>230,310</td>
<td>176,385</td>
<td>الأردن</td>
</tr>
<tr>
<td>3.1</td>
<td>5,759</td>
<td>191,408</td>
<td>185,649</td>
<td>143,538</td>
<td>الضفة الغربية</td>
</tr>
<tr>
<td>19.78</td>
<td>14,586</td>
<td>88,339</td>
<td>73,753</td>
<td>51,971</td>
<td>المقر الرئيسي</td>
</tr>
<tr>
<td>4.9</td>
<td>54,830</td>
<td>1,174,876</td>
<td>1,120,046</td>
<td>820,505</td>
<td>المجموع الفرعي</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>-</td>
<td>5,628</td>
<td>5,628</td>
<td></td>
<td>احتياجات الطوارئ</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>-</td>
<td>10,156</td>
<td>10,156</td>
<td></td>
<td>استحقاقات نهاية خدمة الموظفين</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>-</td>
<td>34,000</td>
<td>34,000</td>
<td></td>
<td>احتياطي زيادة المرتبات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>-</td>
<td>2,000</td>
<td>2,000</td>
<td></td>
<td>احتياطي الصيانة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>-</td>
<td>51,784</td>
<td>51,784</td>
<td></td>
<td>المجموع الفرعي</td>
</tr>
<tr>
<td>9.52</td>
<td>106,614</td>
<td>1,226,660</td>
<td>1,120,046</td>
<td>820,505</td>
<td>المجموع الميزانية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

1 تشمل تكلفة إنشاء 14 وظيفة دولية إضافية طلب الميزانية من الميزانية العادية للأمين العام للأمم المتحدة، ثلاث منها، مشمول في الميزانية العادية للأمين العام.

2 أدرجت أرقام الفترة 2006-2009، لأغراض المقارنة، ضمن نفقات/اعتمادات الملاحظ السليمة، حيث تكون النتائج المالية للسنة المالية 2008 بوضوح مدى نقص التمويل الذي عانت منه الوكالة في جهودها الرامية إلى تنفيذ ولايتها. فقد بلغ العجز في تمويل الميزانية العادية الممولة من خلال الضرائب غير المخصصة ما قدره 64.6 مليون دولار، وعانت ميزانية المشاريع من نقص قدره 24.7 مليون دولار.

 مركز الريادة للدراسات والاستشارات
جدول رقم (4): حالة تمويل الوكالة لسنة 2008 (بالمليون دولار)

<table>
<thead>
<tr>
<th>المصادر</th>
<th>النشاطات الأخرى المدرجة في الميزانية</th>
<th>النشاطات غير المدرجة في الميزانية</th>
<th>الإيرادات الأولية من التبرعات</th>
<th>النفوذة التمويلية</th>
<th>النفقات الإضافية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المتطرف</td>
<td>262.4</td>
<td>116.5</td>
<td>-</td>
<td>524.5</td>
<td>21.1</td>
</tr>
<tr>
<td>المتطرف</td>
<td>171.8</td>
<td>91.8</td>
<td>41.1</td>
<td>181.0</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>المتطرف</td>
<td>90.6</td>
<td>24.7</td>
<td>-</td>
<td>43.5</td>
<td>64.6</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وسجل نداء الطوارئ لسنة 2008 في الضفة الغربية وقطاع غزة عجزاً في التمويل قدره 90.6 مليون دولار. كما تشير التوقعات للإيرادات والنفقات في سنة 2009، المبينة في الجدول رقم (5)، إلى وجود فجوة في تمويل الميزانية العادية تبلغ 8.3 مليون دولار، إذا ما قارنا النفقات المدرجة في الميزانية البالغة 548.6 مليون دولار. بمجموع الإيرادات المتوقعة البالغ 470.3 مليون دولار (استناداً إلى التقديرات الإرشادية من المانحين وإيرادات الفوائد المقدرة) للصندوق العام – آلية التبرعات غير المخصصة لتنظيم الاحتجاجات النقدية والعنصرية للوكالة، وبدون مساهمات إضافية، فإن الوكالة لن تكون في وضع يمكنها من التنفيذ الكامل لأنشطتها المدرجة في الميزانية.

جدول رقم (5): الإيرادات والنفقات لسنة 2009* (بالمليون دولار)

<table>
<thead>
<tr>
<th>المصادر</th>
<th>النشاطات الأخرى المدرجة في الميزانية</th>
<th>النشاطات غير المدرجة في الميزانية</th>
<th>الإيرادات المتوقعة</th>
<th>النفوذة المالية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المتطرف</td>
<td>473.6</td>
<td>90.0</td>
<td>548.6</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>المتطرف</td>
<td>232.9</td>
<td>43.1</td>
<td>470.3</td>
<td>-78.3</td>
</tr>
<tr>
<td>المتطرف</td>
<td>240.7</td>
<td>46.9</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
</tbody>
</table>

*الأرقام الواردة في الجدول هي من توقعات الأونروا حيث أعدت قبل انتهاء سنة 2009.
ولا يبدو أن التوقعات الحالية للإيرادات والنفقات لسنة 2010، على النحو المبين في الجدول رقم (6)، تدعو إلى التفاؤل. وإذا ثبتت صحة هذه التوقعات، فستكون هناك فجوة موملية في سنة 2010 قدراً 141.2 مليون دولار (استنادًا إلى التقديرات الإرشادية الواردة من المانحين وتوقعات المستردة من تكاليف دعم البرامج).\(^5\)

جدول رقم (6): الفجوة المالية المتوقعة لسنة 2010 (بالمليون دولار)\(^6\)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الميزانية</th>
<th>598.5</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>اليرادات المتوقعة</td>
<td>457.3</td>
</tr>
<tr>
<td>الفجوة التمويلية</td>
<td>-141.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ثالثاً: واقع خدمات الأونروا في مناطق عملها

أجر معظم الفلسطينيين، في إثر النكبة سنة 1948، على مغادرة أراضيهم، واللجوء إما إلى البلاد العربية المحجبة بفلسطين، وهي لبنان والأردن وسوريا، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بالإضافة إلى جوء بضعة آلاف من الفلسطينيين إلى العراق. وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1967، نزح آلاف الفلسطينيين إلى الأردن، بشكل أساسي، ومن ضمنهم أولئك الذين حُجزوا نتيجة لنكبة 1948.

عملت وكالة الأونروا ضمن مناطق خمس تضم اللاجئين الفلسطينيين هي الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، ولبنان وسوريا، في حين تولت الدولة العراقية شؤون اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إليها، والذين قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) مؤخراً أن عددهم تراوح بين 34 ألف و42 ألف، وذلك مقابل إعفائها من المساهمة في صندوق الأونروا.

كما أن هناك لاجئين فلسطينيين في مصر، يُقدر عددهم في نهاية سنة 2002 بحوالي 70 ألفًا.59 وهو الرقم الذي أورده تقرير لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) Nشر بتاريخ 21/6/2006، وهي Humanitarian News and Analysis (IRIN) الخدمة الإخبارية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أونشا).60 Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)

انحصر عمل الأونروا في المناطق الخمسة ضمن ما يعرف بخدمات اللاجئين، والمخدم حسب تعريف الأونروا، عبارة عن رقة أرض خصصتها السلطات المضيفة للأونروا، من أجل توفير الإقامة للاجئين الفلسطينيين، وإقامة المرافق التي تلبى احتياجاتهم. وتقتصر مسؤولية الأونروا في الخدمات على توفير الخدمات وإدارة المرافق، دون أن تمتلك هذه الخدمات، أو تديرها أو تحاول؛ حيث تقع هذه المسؤوليات جميعها على عاتق السلطات المضيفة. ولدى الأونروا مكتب خدمات لكل مخم يتردد عليه السكان، لتحديد سجلاتهم، أو طرح قضايا تتعلق بخدمات
الوكالة مع مسؤول خدمات المخيم، الذي يحيل بدوره شواغل اللاجئين والنماساتهم إلى إدارة الأونروا في المنطقة التي يقع فيها المخيم.61

خريطة توضح توزيع اللاجئين الفلسطينيين على المخيمات في مناطق عمل الأونروا الخمس62
تتنوع خدمات الأونروا بين الرعاية التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية.

للمجموع اللاجئين الذين بلغ تعدادهم بحسب تسجيلات الأونروا مع نهاية سنة 2009 حوالي 4,766,670 لاجئاً فلسطينياً، يعيش ما نسبته 29.3% من مجموعهم، أي 1,396,368 نازحاً في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تعريف اللاجئ مفهوم الأولروا يختلف عن الواقع.


لكن الأولروا تغطي اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مناطق عملياتها الخمس فقط.

ويجب الملاحظة أيضاً أن تعريف الأولروا لللاجئ الفلسطيني يقتصر فقط على اللاجئين المستحقين خدمات الوكالة، حيث إن التعريف ينص صراحة على أن حق الانتفاع من خدمات الوكالة يشترط أن يكون اللاجئ قد فقد بيته ومرورد رزقه. ولكن لغايات العودة والتعويض المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، فإن عبارة "اللاجئ الفلسطيني" تستخدم مفهومه أوضع من تعريف الأولروا لللاجئ الفلسطيني، حيث إن الأولروا وضعت ذلك التعريف لغايات تحديد الفئة المنتمية من خدماتها ليس إلا.

وأما يجد ذكره في هذا السياق أن الأولروا قامت في أوقات معينة بتقديم مساعدات لأشخاص لا ينطبق عليهم تعريف اللاجئ الفلسطيني. ففي سنة 1988، مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى، قامت الأولروا، وبناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتقديم مساعدات إنسانية. كجهازة طارئة، وإجراء مؤقت، لغير اللاجئين في المناطق المحتلة الذين كانوا بحاجة ماسية للمساعدة.

مركز الريادة لدراسات والاستشارات
وعلى صعيد الخدمات التي تقدمها الأونروا، فإن برنامج التربية والتعليم في الأونروا في مناطق عدائها الخمس تألف في العام الدراسي 2009/2010 وحسب الأرقام المشتركة في نيسان/أبريل 2010، من: 691 مدرسة، و22,178 موظفًا ترموًا، و482,920 طالبًا مسجلاً، وعشرة مراكز تدريب مهنيي، و7,673 مكانًا للتدريب، وثلاث كليات للعلوم التربوية، و93 مدرسة تحت التدريب.

وتقدر الإشارة إلى أنه في سنة 2000، عملت الأونروا على إعادة العمل برنامج البعثات المدرسية، بعد ثلاث سنوات من تعليقه، حيث استفاد ما يقارب من 700 طالب من المنح التي يقدمها، منذ إعادة إطلاق البرنامج.

أما على صعيد الرعاية الصحية فكان هناك 137 مركزًا للرعاية الصحية، وأكثر من 4,644 عامالًا يعملون لدى الأونروا في الخدمات الصحية. وكانت مراكز الأولروا الصحية قد قدمت في سنة 2008 ما مجموعه 9.6 مليون استشارة طبية.

وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية وحسب آخر الأرقام المشتركة التي تعود إلى 31/12/2009، فإن هناك 265,447 حالة عشرة شهيد تلقيت معونات من الوكالة، وهم يشكلون حوالي 5.6% من اللاجئين المسجلين، وهناك 64 مركز برامج للمرأة، و38 مركز تأهيل جماعي، فيما بلغ عدد موظفي دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الوكالة 650 موظفًا.

وإلى جانب ذلك هناك برنامج التمويل الصغير، الذي يقدم القروض والخدمات المالية التكميلية لأصحاب الأعمال الصغيرة وصالح رجال الأعمال والبيوت المعيشية؛ ومن هذه البرامج كان مشروع إقراض المؤسسات الصغرى، الذي تراوحت قروضه ما بين ثلاثة آلاف دولار و75 ألف دولار؛ وبرنامج الإقراض الاجتماعي التضامني، الذي تراوحت قيمة القرض فيه ما بين 400 دولار وخمسة آلاف دولار.

كما قدمت الأونروا من خلال برنامج الاتنانات الأسر المعيشية للمرأة قروضاً تراوحت قيمتها ما بين 500 و800 دولار، في حين تراوحت قروض برنامج اتنانات
المؤسسات الصغيرة ما بين 300 و 8,500 دولار، وبرنامج القروض الإسكانية ما بين ثلاثة آلاف و 15 ألف دولار.

أما على صعيد الوظائف بشكل إجمالي، فقد بلغ عدد وظائف الموظفين المحليين في مناطق عمل الأونروا الخمس 30,495 وظيفة مع نهاية سنة 2009، في حين كان هناك 119 وظيفة للموظفين الدوليين، يضاف إليها 64 وظيفة تمويل مباشرة من الدول المانحة للوكالة.

أما ما يتعلق بما تقوم به الأونروا في كل منطقة من مناطق عملها الخمس فقد كان على الشكل التالي:

1. الضفنة الغربية وقطاع غزة:

حين تم توقيع إعلان المبادئ بين "إسرائيل"، ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13/9/1993، كانت الأونروا المؤسسة العامة الوحيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تمتلك القدرة على التنفيذ السريع لمشاريع من شأنها تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في شكل ملموس، وتوفر فرص العمل وتحسين البيئات الأساسية.

تشير التقديرات المتوقعة لسنة 2009 إلى أن 45% من السكان في الضفة والقطاع هم لاجئون، حيث يقدر عددهم حتى 31/12/2009 بنحو 1,885,188 لاجئاً، في حين بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 778,993 لاجئاً، أما في قطاع غزة فبلغ حوالي 1,106,195 لاجئاً. ويعيش في مخيمات الضفة 197,763 لاجئاً، أما في مخيمات قطاع غزة فيعيش 502,747 لاجئاً.

جددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مدة تفويض عمل الأونروا داخل الضفة والقطاع حتى 30/7/2011. وصنف مدير الأونروا في قطاع غزة جون جنجر التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والمساعدات الغذائية والبيئية التحتية، Ging على أنها من بعض المجالات التي تدخل ضمن الأوبروا. ولأن عدد الفلسطينيين في
زيادة مستمرة، بالإضافة إلى أن الوضع في غزة مستمر في التدهور، فإنه رأى أن حجم ونطاق عمل الوكالة لا بد أن يواكب تلك التطورات.77

أ. الضفة الغربية:

تغطي الضفة الغربية مساحة 5،876 كم²، ويَعيش حوالي ربع اللاجئين في 19 مخيمًا رسمياً، وهي مخيم بلاطة والفوار وطولكرم والفأرة وجنين وعين بيت المال وعسكر وعقبة جبر والدهيشة وعابدة وشغف ودير عمار والجلوزين وعين السلطان وقلنديا وبيت جبرين والعروب والأمر في نور شمس، حيث تعيش الأغلبية في مدن الضفة الغربية وقراها، وتتبع بعض المخيمات بالقرب من المدن الكبرى، بينما تتبع الأخرى في المناطق الريفية.78

1. الخدمات التعليمية: تقدم الأولووا مساعدة خاصة للطلبة الذين يعانون من صعوبات في التعليم في 13 مخيمًا من أصل المخيمات الـ 19 في الضفة، وهناك 97 مدرسة للأونروا تضم 67،955 طالبًا وطالبة للعام الدراسي 2009/2010، بينما يبلغ عدد موظفي التعليم 3،098 موظفًا، وهناك ثلاثة مراكز للتدريب المهني، وكلعتان للعلوم التربوية.80

2. الخدمات الصحية: تقوم الأولووا بتقديم خدمات الصحة الأساسية في الضفة من خلال 41 مركز رعاية صحي أولية، ويعمل في هذا القطاع 1،104 موظفًا، وتشمل خدماتها الصحية صحة الأنسان، ورعاية الأم والطفل، والرعاية الصحية لمرضى السكري وضغط الدم، فضلاً عن الخدمات المخبرية.

3. الخدمات الاجتماعية: سجلت الأرقام المنشورة في نيسان/أبريل 2010 وجود 35،473 لاجئًا ضمن حالات العسر الشديد، وهم يشكلون ما نسبته 4.6% من مجموع اللاجئين المسجلين في الضفة. وعلى صعيد المراكز الاجتماعية، فإن هناك 15 مركز تأهيل جماعي، و16 مركزًا لبرامج المرأة تابعة للأولووا، بينما يبلغ عدد العاملين في قطاع الإغاثة الاجتماعية 114 موظفًا.82
ب. قطاع غزة:

يتميز قطاع غزة بمناطق عمليات الأطفال الثلاثة كأغبى سكانه هم من اللاجئين الذين يعيشون أكثر من نصفهم في ثمانية مخيمات، وهي جيالا و خان يونس ورفح والبريج والشاطئ والغزاء والنصيرات ودير البلح. هذا مع الإشارة إلى أن رئاسة الأطفال توجد في غزة وكذلك مكتب الأطفال الميداني. وتنسق الوكالة عملها الإنساني مع السلطة الفلسطينية التي تأسست سنة 1994.

1. الخدمات التعليمية: يوجد في قطاع غزة 228 مدرسة للأطفال، تعمل تسعًا من كل عشرة مدارس منها بنظام الفترات، ويدرس فيها 264,144 طالبًا وطالبة، بالإضافة إلى مركزين للتدريب المهني والتقني. فيما يبلغ عدد موظفي التعليم 8,512 موظفًا.

2. الخدمات الصحية: تقوم الأطفال بتقديم خدمات الصحة الأساسية في قطاع غزة عن طريق 20 مركزًا، ويدخل عدد الموظفين العاملين في قطاع الخدمات الصحية 1,274 موظفًا، وذلك بحسب الأرقام المنشورة في نيسان/أبريل 2010.

3. الخدمات الاجتماعية: يبلغ عدد حالات العسر الشديد في قطاع غزة 93,666 لاجئًا، يشكلون 8.5% من مجموع اللاجئين المسجلين، وهناك ستة مراكز تأهيل معيتي، وعشرة مراكز لبرامج المرأة. ويدخل عدد العاملين في القطاع الاجتماعي 202 موظفًا.

ويبلغ عدد وظائف الموظفين المحليين في القطاع 11,324 وظيفة، و146 وظيفة في مركز رئاسة الوكالة، وهناك عشر وظائف للموظفين الدوليين، و29 وظيفة في مركز الرئاسة في غزة.
2. الأردن:

يوجد في الأردن عشرة مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين هي البقعة والحصن ومخيم عمان الجديد (الوحدات) والزرقاء، وماركا وسوق وجبل الخامس وجرش وإربد والطالبية، وهناك ثلاثة أحياء في عمّان والزرقاء ومأدا تعتبرها حكومة الأردن مخيمات، في حين لا تعدّها الأونروا كذلك. وكان أربعة من هذه المخيمات قد شيدت بعد حرب 1948، وستة مخيمات بعد حرب 1967.

تقوم الأونروا على إدارة خدماتها في المخيمات العشرة وبعض التجمعات الفلسطينية الأخرى في مجالات التعليم والصحة والإناث والخدمات الاجتماعية.

ودولية من خلّة، وتشتت للعمل المماثلي المستقلة لوزارة الشؤون الخارجية. ومن أهم واجبات هذه الدائرة التعاون والتنسيق مع الأونروا في جميع أعمالها داخل الأردن. ورسم السياسات العامة لعمل الوكالة الدولية من خلال عضوية جنودها الاستشارية ومنتدى كبار الدول المانحة.

وأنشأت الحكومة الأردنية دائرة الشؤون الفلسطينية، وهي مؤسسة حكومية مستقلة كوريث لوزارة الشؤون الخارجية. ومن أهم واجبات هذه الدائرة التعاون والتنسيق مع الأونروا في جميع أعمالها داخل الأردن. ورسم السياسات العامة لعمل الوكالة الدولية من خلال عضوية جنودها الاستشارية ومنتدى كبار الدول المانحة.

والأن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية، فقد منحهم الدستور الأردني كافة حقوق المواطنة. إذ توفر الحكومة الخدمات الصحية والكهرباء والماء، إضافةً لشق الطرق وتعبيدها، وتوفير شبكات الصرف الصحي وال هاتف، كما تسهم بتقديم خدمات التعليم للمملوكين الثانوية والجامعية لأبناء اللاجئين، إذ
يقتصر تقديم الخدمات التعليمية في الأونروا حتى نهاية المرحلة الأساسية. غير أن الدولة الأردنية لم تمنح اللاجئين من أبناء قطاع غزة الجنسية وما يتعلق بها من حقوق وامتيازات، ويتراوح عدد هؤلاء اللاجئين بين 180 ألفاً و200 ألف. في حين تقدر الأونروا أعدادهم بحوالي 120 ألف لاجئ.

أ. الخدمات التعليمية: يبلغ عدد مدارس الأونروا في الأردن 173 مدرسة، يدرس فيها حوالي 122,221 تلميذًا مسجلاً في العام الدراسي 2010/2009، في حين بلغ عدد موظفي التعليم 5,603 موظفًا، يضاف إليهم 77 موظفًا يعملون في مكتب رئيسة الأونروا في عمان. كما أن هناك مراكز للتدريب المهني، وكلية للعلوم التربوية.

ب. الخدمات الصحية: يوجد في الأردن 32 مراكز صحية للأونروا، من ضمنها ثمان وحدات متنقلة، وتقدم هذه المراكز الخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة، وخدمات صحة الأسنان ورعاية صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى الرعاية الصحية لمرضى السكري وضغط الدم والخدمات المخبرية، ويعمل 1,042 موظفًا ضمن هذا القطاع، يضاف إليهم 13 موظفًا يعملون في مكتب رئيسة الأونروا.

ج. الخدمات الاجتماعية: يوجد في الأردن 51,277 لاجئًا مسجلاً ضمن فئة حالات العمر الشديد، وهم يشكلون حوالي 2.6% من مجموع اللاجئين المسجلين. وهناك 14 مركزًا لبرامج المرأة، وعشرة مراكز للتأهيل الاجتماعي. وبلغ عدد موظفي دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية 112 موظفًا، يضاف إليهم 16 موظفًا يعملون في مكتب رئيسة الأونروا. ويبلغ عدد موظفي الأونروا في الأردن 7,092 موظفًا، بينهم 7,086 موظفًا محليًا وستة موظفين دوليين. كما يعمل في مركز رئيسة الأونروا في عمان 360 موظفًا، بينهم 310 موظفين محليين، و50 موظفًا دوليًا. 
3. لبنان:
بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 425,640 لاجئاً لغاية 31/12/2009. وذلك بحسب الأرقام المشورة لدى وكالة الأولونوا في نيسان/أبريل 2010. وهم يشكلون 8.9% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، منهم 226,533 (53.2%) يعيشون داخل المخيمات.
وفي لبنان أيضاً هناك فئة اللاجئين الذين لا يمكن أن يتعرف بهم المسجلون في الدوائر اللبنانية الخاصة باللاجئين، إلا أن الأولونوا لا تعترف بهم وهم مسجلون تحت فئة (Not Registered) NR، وهؤلاء لا يحق لهم الاستفادة من الخدمات المقدمة من الوكالة، على الرغم من حيازتهم أوراقاً ثبوتية من الجهات الرسمية اللبنانية ذات الصلة. علمًا أن الأولونوا وافقت في سنة 2004 على استفادة هذه الفئة من خدماتها الصحية والتعليمية. وقدر عدد اللاجئين من هذه الفئة في سنة 2004 بـ 25 ألف لاجئ.
أما الفئة الأخرى فهي فئة اللاجئين الذين لا يمكلاون أوراقاً ثبوتية، وهم مسجلون لدى السلطات اللبنانية أو لدى الأولونوا. وتذكر التقديرات أنهم بحدود أربعة آلاف لاجئ.
يقيم اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في 12 مخيمًا من بين 16 أنشئت منذ نكبة فلسطين سنة 1948، حيث تعرضت ثلاثة مخيمات للتدمير ولم يعد إعمارها، وهي النبطية في جنوب لبنان، الذي تعرض للإزالة بعد أن دمرته الطائرات الحربية الإسرائيلية في سنة 1974، وتل الزعتر (الديكوانة) وجسر الباغا في بيروت بعد إزالتهما خلال الحرب الأهلية اللبنانية، فيما تم ترحيل سكان مخيم جورو في مدينة بعلبك إلى مخيم الرشيدية في جنوب لبنان. والمخيمات القائمة هي نهر البارد والبداوي وبرج البراجنة وضبية ومار إلياس وعين الحلوة والرشيدية وبرج الشمالي والبص وشاتيلا وويفيل (الجليل) والملة وأمية. في حين يقيم باقي اللاجئين في المدن
والقرى اللبنانية، بالإضافة إلى تجمعات سكنية جديدة نشأت بسبب تطورات الأوضاع في لبنان.101

أ. الخدمات التعليمية: تشير الأرقام المنشورة على موقع الأونروا إلى أن خدمات الوكالة التعليمية تشمل 75 مدرسة، من ضمنها ست مدارس ثانوية، ضمت 32,892 تلميذًا في العام الدراسي 2009/2010. وبلغ عدد موظفي التعليم 2,190 موظفًا؛ كما يوجد مراكز للتدريب المهني. في حين عملت الأونروا على تدريب مائة موظف ما قبل الخدمة، و128 خلال الخدمة.102

ب. الخدمات الصحية: تدير الأونروا 29 مركزًا صحياً في لبنان، وتشمل خدماتها رعاية صحة الأسنان، ورعاية صحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، وتقديم خدمات مرضي السكري وضغط الدم، فضلاً عن الخدمات المخبرية.103

ج. الخدمات الاجتماعية: بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان المصنفين ضمن حالات العسر الشديد 50,951 لاجئًا لغاية نهاية سنة 2009، وهم يشكلون نسبة 12% من اللاجئين المسجلين. أما على صعيد الخدمات الاجتماعية، فإن الأونروا مرتكزاً للتأهيل الاجتماعي، وتسعات مراكز لبرامج المرأة، ويعمل في هذا القطاع 117 موظفًا؛ كما قامت الأونروا بتمويل 601 مشروعًا للحد من الفقر. وبلغ العدد الإجمالي لوظائف الموظفين المحليين 3,226 وظيفة وست وظائف للموظفين الدوليين.104

4. سورية:

تعود أصول معظم اللاجئين الفلسطينيين، الذين فروا إلى سوريا بعد حرب 1948، إلى الجزء الشمالي من فلسطين، وخاصة من صفد وحيفا ويافآ. وأنشأت في سورية تسعة مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين هي: جرمانا وقفر الست وسبيته وخدم حمص وصرعا وخدم درعا (طوارئ) ودانو الشيش وجما وهرمان والنيوب، وثلاثة غير رسمية هي، البرموك واللاذقة وعين الثلة.105
يُستفيد اللاجئون الفلسطينيون في سورية من التشريعات التي أصدرتها الحكومة السورية، والتي نظمت الوجود الفلسطيني في سورية من الناحية القانونية. فالفلسطيني اللاجئ في سورية يساوي المواطن السوري في كافة الحقوق والواجبات ما عدا حق الترشح والانتخاب، وهو الأمر الذي سهل اندماج اللاجئ الفلسطيني في سوق العمل السوري، وحظر اللاجئين الفلسطينيين في مناحي كثيرة، منها القدرة على الحصول الدراسي والأكاديمي. وتكمل خدمات الأونروا الخدمات المقدمة من الحكومة السورية. وفي حين أن الحكومة السورية تحملت مسؤولية توفير المرافق الأساسية في المخيمات، تقدم الأونروا خدمات تعليمية وصحية واجتماعية عديدة.

أ. الخدمات التعليمية: تقوم الأونروا بإدارة 118 مدرسة تعمل جميعها بنظام الفترتين، وتقدم التعليم الأساسي الابتدائي والإعدادي لما مجموعه 66,014 طفلاً من أطفال اللاجئين الفلسطينيين. فيما يبلغ عدد موظفي التعليم 2,698 موظفاً. كما تقوم الأونروا أيضًا بإدارة مركز تدريب مهني في دمشق.

ب. الخدمات الصحية: تضم شبكة الأونروا الصحية 23 مركزاً، وتقدم الخدمات الصحية للحوامل ولأطفالهن، وتقدم الرعاية الأولية للمرضى بما فيها الرعاية الطبية والوقائية والعلاجية، ومشاريع تحسين الصحة البيئية. ويتبع عدد موظفي القطاع الصحي 498 موظفاً.
ج. الخدمات الاجتماعية: توفر الأونروا في سوريا الدعم للعائلات الأشد فقراً بين اللاجئين، لضمان قدرتهم على الحصول على الحد الأدنى من معايير المأوى والتغذية. ويبلغ عدد اللاجئين المصنفين ضمن حالات العسر الشديد 34,080 لاجئاً، وهم يشكلون ما نسبته 7.2% من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا.

ويوجد 89 موظفاً ضمن دائرة الإغاثة الاجتماعية. وتعمل الوكالة على تطوير مشاريع تشجع اللاجئين على الاعتماد على ذاتهم والمبادرة الاقتصادية، ولا سيما بين صفوف النساء وذوي الإعاقة والأطفال. وهنالك ستة مراكز تأهل مجتمعي، و15 مركزاً لبرامج المرأة.

ويبلغ عدد وظائف الموظفين المحليين 3,665 وظيفة، وسبع وظائف للموظفين الدوليين، وذلك بحسب الأرقام المنشورة حتى نهاية سنة 2009.

5. تعامل الدول المضيفة مع الأونروا:

تعمل وكالة الأونروا ضمن أراضي الدول المضيفة بالتنسيق مع السلطات الرسمية لهذه الدول، من حيث الالتزام بالقوانين المحلية واحترازها، والمقابل تقوم السلطات الرسمية بتسهيل أعمال الوكالة، من حيث القيام بواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، وفق الهدف من إنشاء هذه المنظمة الدولية. إذ تمثل أهداف الأونروا بالعمل على تنفيذ برامج الإغاثة بالتعاون مع الحكومات المضيفة لللاجئين، والعمل حسب توصياتبعثة الاقتصاد والتعاون مع الحكومات المضيفة لإيجاد العون اللازم لللاجئين في حال توافر الإمكانيات عند هذه الوكالة، حسبما جاء في القرار 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي بعض الدول تقوم الحكومات بتقديم خدمات تتكمل مع ما تقدمه الأونروا كما هو الحال مع الأردن وسوريا.

كما تشارك الدول المضيفة في الاجتماع السنوي الذي تعقده الأونروا للدول المانحة من منطلق المصلحة في متابعة تطورات قضايا اللاجئين الفلسطينيين وانعكاساتها على الدول المضيفة.
وأما أن المادة 22 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين ومن لا يحملون أي جنسية الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة تقتضي قرارها رقم 429، في 28/7/1951، توجب على الدول المتعاقدة معاملة اللاجئين بنفس الطريقة التي تعامل بها مواطنيها في ما يخص التعليم الأساسي، والإعفاء من الرسوم والتكاليف الدراسية. كما تعالج المواد 23 و24 الإعاحة العامة والإسعاف وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي، التي تكفل للاجئ معاملة المواطن. فإن هذه الواجبات على الدول المضيفة قد تعرزت باتفاقيات جرت بين الأونروا والدول العربية المضيفة، التي فضّل الطرفان في ما بينهما وتقاسما أعباء تكاليف ممارسة الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين١١.
رابعاً: الأونروا: تقييم الأداء وتحديات المستقبل

تمّت وكالة الأونروا في أكثر الفترات صعوبة وحريةً منذ إنشائها، نظرًا للظروف التي تُعمل خلالها، وحجم الأعباء المتزايدة على عاتقها، باعتبارها الجهة الدولية المعنية برعاية اللاجئين الفلسطينيين من النواحي التعليمية والصحية والإغاثة الاجتماعية، وخصوصاً في ظل الاعتداءات المتواصلة والتصاعد ضد مهنيات اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية؛ فضلاً عن المصاعب التي تواجهها الوكالة في خيام الشتات، وتراجع الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين.

وتحاول في هذا القسم أن نقيِّم أداء الأونروا، من خلال تقديم بعض النماذج التي تساعدنا على فهم الواقع الذي تعيش فيه وكالة الدولية؛ كما نستثمر إلى دور الأونروا بعد توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل".

وتراجع خدماتها للاجئين، والأسباب التي دفعت نحو ذلك.

1. تقييم أداء الأونروا:

تُعتبر وكالة الأونروا بشكل مباشر بتوفير الخدمات لـ 4.7 مليون لاجئ فلسطيني، يمثلون 62% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والشتات، والبالغ عددهم حوالي 7.5 مليون نسمة. وتُعتبر الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا يمثلون نحو 43% من مجموع الشعب الفلسطيني الذي يقدر تعداده بحوالي 10.9 مليون نسمة.120 وقامت الأونروا باتخاذ تدابير تشريفي نظراً لنقص التمويل، إذ أن التبرعات لم تعد تُغطي التضخم والنمو السكاني للاجئين. ونتيجة لذلك انخفضت الخدمات المقدمة للاجئين من معدل 200 دولار سنويًا للاجئ الواحد في سنة 1975 إلى حوالي 70 دولارًا في سنة 1997، إلى أن وصل المعدل في سنة 2002 إلى 30 دولارًا فقط للاجئ الواحد.121
أطلقت وكالة الأونروا خلال سنة 2009 ثلاثة نداءات عاجلة للدول الحاصلة، من أجل تقديم دعم العون لها لسداد عجز ميزانياتها، آخرها كان في كانون الأول/ديسمبر 2009، من أجل سداد عجز ميزانيتها لسنة 2010، والتي قدرها ريتشارد كوك، مدير العمليات في وكالة الأونروا، بـ 545 مليون دولار، بعد أن انتهت الميزانية التشغيلية لنهاية سنة 2009 دون توفر أي فائض؛ وذلك نتيجة نقص وضح المساعدات المالية المقدمة لها، حيث باتت الوكالة تعاني من عجز مالي حقيقي بنحو 140 مليون دولار من إجمالي موازنتها الاعتبدية لسنة 2009.124

و لكن يمكننا القول أن عملية تراجع أداء وكالة الأونروا لا يعود فقط إلى أزماتها المالية، وإنما يرتبط كذلك بتطور أداء المشترين على الوكالة والتعاملين فيها، حيث أشارت العديد من المؤسسات الحقوقية الدولية والفلسطينية إلى وجود فساد مالي وإداري في الوكالة. فضلاً عن اعتقاد واسع لدى الفلسطينيين بأن الأونروا لا تتمتع بالشفافية المطلوبة، وأن التفوق السياسي والمحسوبية تلعب دوراً في أدائها.125

وفي هذا السياق ذكر تقرير أصدرته الجمعية الفلسطينية حقوق الإنسان (راقص) في 16/11/2009، أن "اللاجئين الفلسطينيين لم يمر بمراحل من القسوة والتشرد بكمه في هذه الأيام، وذلك يعود إلى تعاقب وكالة الأونروا عن تحمل مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين اللاجئين في لبنان، من حيث التغيير الكبير لخدماتها، وانتشار الفساد الفادح في شؤونها من جهة، وسبب تعت المسؤلية السياسي الفلسطيني في لبنان عن أداء وأدائهم تجاه اللاجئين والإسهام في رفع المعاناة عليهم، من جهة أخرى.126

وأشار التقرير إلى أن وكالة الأونروا بدأت باعتماد سياسة جديدة، بعد بداية العملية السلمية في الشرق الأوسط، واتسمت هذه السياسة بتقييم خدمات الوكالة، بشكل تدريجي وممنهج، طالما كافة مجالات الخدمات التربوية والتعليمية والإغاثية، والتشغيل والتوصيف، والاستشارة، والطبابة والخدمات الصحية.127
كما كشفت اللجّنة الأهلية الفلسطينيّة في لبنان النقاب عن تزايد معاناة اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان نتيجة تقيييم خدمات الوكالة، وحملت اللجّنة "وكلة الأوّنروا المسؤولة عن تدبر الأوضاع المعيشية لللاجئين الفلسطينيّين في لبنان نتيجة تقيييم خدماتها في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية".128

أما المذكرة التي وجهتها المؤسسة الفلسطينيّة لحقوق الإنسان (شاهد) بتاريخ Salvatore Lombardo للمدير العام للأوّنروا في لبنان سيلفادور لومباردو فقد أشارت إلى أن مؤسسات الأوّنروا يسودها "بشكل عام ظاهرة المحسوبات في اختيار الأشخاص لشغل الوظائف المختلفة"، وذلك من خلال "رضوضها للضغوط من القوى السياسية النافذة في المجتمع الفلسطيني".129

غير أن وكالة الأوّنروا رأت أن الادعاءات حول وجود محسوبات في مجال التوظيف "أم تواجهه كل المنظمات الكبرى وليس غريباً أن تواجه الأوّنروا مثل هذه الادعاءات، وهي الجهة الكبيرة الوحيدة التي تؤمن التوظيف لللاجئين الفلسطينيّين في لبنان". مؤكدة أنها "تأخذ هذه الادعاءات على محمل الجدّ، ولديها إجراءات صارمة جداً للتأكد من عدم الانحياز والنزاهة والسرعة في عملية التوظيف". مطالبة بتزويدها بأي وثائق وبراهين تثبت هذه الادعاءات.130

وجاء في مذكرة مؤسسة شاهد أيضاً "إن استمرار الأوّنروا في تخفيض الخدمات المقدّمة للأجئين الفلسطينيّين، وإلغاء البعض منها بشكل نهائي...، بحجة النقص في التمويل من الجهات المانحة، والتهرب من تغطية نفقات العمليات الجراحية الباهظة...، يدل على أن المبالغ المقدّمة تمّ هدرها في غير مملّها".131

وأشارت مؤسسة شاهد إلى رواتب الموظفين الكبار من الجنسيات الأجنبية في الأقسام المختلفة، كرؤساء الأقسام والإدارات، وذكرت أن "هؤلاء يتقدّمون مرتين عالية جداً قد تتجاوز الخمسة آلاف دولار"، بالإضافة إلى "تأمين جميع احتياجاتهم". وذكرت المؤسسة أن رواتب الموظفين غير الفلسطينيّين الذين يعملون في إعمار مخيم
 neger البارد مثلاً "بدأ من سبعة آلاف دولار لرؤساء الأقسام من الموظفين العرب، وقد تصل إلى عشرين ألف دولار للموظفين الأجانب". وأشارت المؤسسة إلى أن "هذا هدر واضح لموازنة الأونروا"؛ وتساءلت مؤسسة شاهد: "لا يتوازي في أوساط اللاجئين الفلسطينيين من تتوفر فيهم المؤهلات لشغل هذه الوظائف، ومرتبات عادية كمجرات الدولة المضيفة، وتوفير الفائض من هذه الأموال في تحسين الخدمات المقدمة لا سيما في الصحة والتعليم؟ وهل أداء هؤلاء الموظفين من غير الفلسطينيين سوف يكون أفضل؟".

ومظام التراث، المسؤولية الإعلامية في الأونروا لبناني، ما جاء في تقرير مؤسسة شاهد، وقال: "إذا نحن بكل ما نسمعه ونقرأه، بخصوص انتقادات الأونروا، أو ما يحكى عن عمليات فساد، وبعد التحقيق فيه نحاول معالجته بالطريقة الإدارية في حال الثبوت".

ومن جهته، اتفق الناشط الاجتماعي في مخيمات الجنوب اللبناني علي صادر مع تقرير مؤسسة شاهد على وجود فساد، وذكر أن "أهتم في الوظائف، فالانونروا نشأت لإعادة وتشغيل الفلسطينيين. ولكن إذا قارنا راتب موظف أجنبي، نجدسه يساوي عشرة أضعاف موظف فلسطيني من نفس المستوى والاختصاص." وقال: "الفساد والتمييز طاغيان بدءًا من الأجانب الذين لا يقبلون السكن بأقل من ثمانية دولر كإيجار للشقة، وصولاً إلى عامل النظافة ... الأمور تمثي وكأنها بلا رقيب، رغم أنهم يدعون أنهم مؤسسة دولية وتحترن نظام دولي".

وفي الضفة الغربية اتهم عماد أبو سمبل، الناطق باسم اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين بالضفة الغربية، الوكالة الأممية، محاولة تصنيف ملف اللاجئين بدون قرار سياسي، وقال "ما كان يقدم سابقاً لا يكاد يصل إلى 10% الآن، وكل ما نخطه كلاجئين بقاء علم الأونروا ووزوال الخدمات". ورفض أبو سمبل التذرو بالعجز المالي، خاصة أن ميزانية اللاجئين لا تشكل جزءاً كبيراً من ميزانية الأمم المتحدة، متسائلاً "لماذا لا...
يتم معالجة العجز بتبليغ روابط العاملين الأجانب؟، وهي روابط خيالية، حسب قوله.135 وذكر أن الأولى جعلت حياة الفلسطينيين في 25 خليجاً في الضفنة悬浮 بدل أن تتحسن. وأشار إلى أن لجان اللاجئين الفلسطينيين تخوض "معركة" مع الوكالة التي تنصل من كافة مهامها، "فبدلاً من إغاثتهم تحريمه من الخدمات الأساسية"، وبدأت تفرغ ذاتها من مضمونها.136

أما أحمد ذوقان، مدير لجان الخدمات بمحميات شمال الضفة الغربية، فاعتبر أن ما تقدمه الأولى من التوزيعات على اللاجئين سنوياً لا يكفي، إذ تصل الأسرة اللاجئة كل أربعة شهور على حصة تموزية تقدر بعشرة دولارات، معتبراً ذلك ابتزازاً للناس ونوعاً من السيطرة والهيمنة على الوكالة، ورفع مسؤوليتها على اللاجئين. وقال "هناك تدخلات خارجية لا بنزع اللاجئين"، وأشار إلى أن "حجم التبرعات والالتزامات الدولية يتم تقليصه، من أجل الضغط على اللاجئين لحل قضيتهم بالطرق التي تراها تلك الدول".137

وأكد ذوقان أن هناك إمكانات كبيرة للأونروا، مشيراً إلى أنها تذهب إلى مصادر داخلية على الأجانب العاملين فيها، وقال موضحاً "المدير العام يلتقي رابياً يصل إلى عشرين ألف دولار، عدا عن السكن وتذاكر السفر، والعاملين في الوكالة يتفاضون روابط أكثر من المخطط للاجئين في التوزيعات التموية".138 وأنهم ذوقان الأوروا بزيادة نفقاتها من خلال تشغيل عدد كبير من الموظفين بشكل لا يتاسب وحجم البرامج الموجودة، قائلاً: "30% فقط هو ما يقدم للاجئين من خدمات، و70% تصرف على نفقات الموظفين في وكالة الغوث".139

وفي هذا السياق يشير منسق اللجان الشعبية خدمات اللاجئين منطقة نابلس إبراهيم صقر إلى أن الوكالة، في الوقت الذي تدعي فيه أن تقليل الخدمات نابع من قلة الميزانية المخصصة لدعمها، وتقوم بطرد 312 فلسطينياً يعملون على برنامج الطوارئ، "قد جلبت خمسة موظفين أجانب يتلقون روابط ضخمة جداً تعادل
رواتب الموظفين المطرودين كلهم». مؤكداً أن تقليص الأونروا خدماتها نابع من توجه سياسي يقضي بإنهاء قضية اللاجئين، وتحويلها من قضية سياسية عالمية إلى مجرد أناس فقراء يقطنون المخيمات، ويحتاجون لمساعدات إنسانية.

أما في قطاع غزة فإن للاعتبارات السياسية دورها في علاقة الأونروا والحكومة، ففي حين تتهم الوكالة الحكومة بغزة بمصادرة مساعدات عينية مخصصة للقطاع، وهو ما نفتته الحكومة، يتهيم وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة في قطاع غزة أحمد الكرد الأونروا بالإحجام عن التعاون مع وزارته، ويتهم الوكالة بتقديم بعض مساعداتها إلى منظمات غير حكومية لها أجندة سياسية، كما تتهم الوكالة بأنها تفتقر إلى”الحياة والشفافية“.

وجاء ذلك بعد فترة قصيرة من توسيع الوكالة لقوائم مساعداتها لتشمل موظفي السلطة الفلسطينية الذين يلتقطون رواتبهم من الحكومة التي يرأسها سلام فياض، على الرغم من تشديد منتقد الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة جون هولمز على أن الأمم المتحدة لن تقبل بأي حال بذهب المساعدات إلى أحد أطراف الصراع الفلسطيني الداخلي.

ومن الأمور التي ينتقد فيها الأهالي والترمويون والحقوقيون وكالة الأونروا، "سياسة الترفيع الثقافي" التي تبعها الوكالة في مدارسها في كافة المراحل الدراسية. ويشير مدير إحدى المدارس الابتدائية التابعة للأونروا إلى أن نسبة 10% فقط من تلاميذ الصف الثالث يعيدون سنهم الدراسي، أما الآخرون فيُرغمون تلقائياً، ثم تزداد النسبة في الرابع والخامس والسادس لتصل إلى 15%. وبالنسبة إلى صفوف المرحلة المتوسطة، فإن نسبة الرسوم تتراوح بين 15 و20%， وتتفاقم النسبة أكثر لتصل إلى 30% في الثانوي الأول و15% في الثانوي الثاني.

وكرد عملي بين الرفض للاسلوب الذي يتعامل فيه إدارة الوكالة مع قضايا اللاجئين والموظفين، قرر رؤساء اتحادات الموظفين الأونروا في مناطق عمل الوكالة
الخميس أن يتوقف زهاءاً 30 ألف عامل عن العمل في جميع مناطق عمليات الأونروا ساعة واحدة صباح يوم الاثنين 2/3/2009. إذ اجتمع رؤساء الاتحادات، وأعلناو
الرقم المعلوم
رفضهم للعوائد المتكررة التي تستخدمها الوكالة باستمرار للتذكرة بعجز الميزانية،
وشح الموارد، التي قالوا إنهم يعتقدون أن هذا العجز "قد يكون نتيجة لفساد مالي
وموازنات مضللة". وتافق المجتمعون على أن ما تقوم به إدارة الوكالة من تقلص
في عدد الموظفين المحليين، والخدمات الأساسية للاجئين، إما هي بأمور بالغة الحساسية
والخطرة، ولا سيما أن الإدارة تقوم بتعيين موظفين دوليين في أقسام الإدارة المساندة،
وهو لا يتفق مع أي منطق إداري سليم. وبينوا أن كلفة تعيين نائب إضافي لكل مدير
عمليات تعادل تقريرًا كلفة تعيين عشرين معلماً أو ثلاثين عامل نظافة، في الوقت الذي
نحن بحاجة إلى معلمن ومعلم نظافة وأطباء وأدوية، وكتب مدرسية.

وفي الأمور التي أثارت غضاً في الأوساط الفلسطينية، الأخبار التي ذكرت أن
وكالة الأونروا اتخذت قراراً بإدخال مادة حول ما يوصف بالمحرقة اليهودية أو
الهولوكوست في مناهج تعليم الفلسطينيين. وهو ما نفىه الوكالة على لسان الناطق
باسمها في قطاع غزة عدنان أبو حسن.

كما نفت المفوض العام لوكالة الأونروا
كارين أبو زيد وبشدة، ما أشيع حول تضمين منهج حقوق الإنسان الذي يدرسه طلبة
الوكالة في قطاع غزة موضوع المحرقة اليهودية. إلا أنه ونتجة لرفض الأونروا
تدريس مادة المحرقة في مدارس الأونروا، طالب مركز سيمون ويزنال
Wiesenthal Center
وإلى بعد أكبر مؤسسة يهودية لحقوق الإنسان في العالم،
ويضم أكثر من 400 ألف عضو، بقيادة كارين أبو زيد ومدير عمليات الأونروا في
قطاع غزة جون جون.

ومن ما يدل على عدم رضى اللاجئين الفلسطينيين عن أداء وكالة الأونروا التي أنشئت
من أجل خدمتهم، وبات وجودها وأداؤها مؤثراً سياسياً يوضح مدى اهتمام العالم
بقضيتهم إلى حين حلها بشكل عادل، ما جاء في استطلاع للرأي أجراه مركز العودة
الفلسطيني - لندن، ومنظمة ثابت حق العودة - بروت، ومجمع العودة الفلسطيني.
دور الأونروا: بعد اتفاقيات أوسلو:

إن تراجع أداء وكالة الأونروا ومهامها مرتبط بالإدارة السياسية الدولية، والجهود الهادفة لتحقيق الإنهاء التدريجي لعمل الوكالة، نظراً لما يحمله استمرارها من معنى ومغزى سياسياً يتعلق ببقاء وذكورة قضية اللاجئين الفلسطينيين.

فبعد مرور أكثر من ستين سنة على تأسيس الوكالة الدولية ثمة جدل واسع يطرح حول دور الأونروا ومستقبلها، خصوصاً مع الحدث الدائم حول آفاق عملية التسوية السياسية ومستقبلها، التي يرتبط بها مستقبل الأونروا. فعلى الرغم من أن الأولو تعرّف نفسها سياسياً في أي من أدبياتها، واقتصر دورها على الجانب الإغاثي والاجتماعي والتنموي، إلا أنها لا تفارق تفكير الفلسطيني السياسي، بل وقّد يرتبط واقعها في كثير من الأحيان بالتطورات السياسية. وعلى الرغم من كل التعريفات التي أنتجتها الأولو واعتمدتها لطبيعة عملها، إلا أنها لم تكن لتشأ لولا العامل السياسي الذي رسم عناوينها سياسياً عريضة للفلسطينية من خلال قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

وفي الوقت الذي أكد فيه المجتمع الدولي على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فإن ممارسة الدول الكبرى كانت دوماً بالتوجه توطينهم؛ وعلى الرغم من أن الأولو قد أسهمت في توفير الإغاثة والمعونة للاجئين، ولكن أنشطتها وبرامجها المبكرة هدفت إلى توطينهم من خلال عمليات التدوير الاقتصادي.
كما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها منذ عهد الرئيس هاري
ترومان، الذي تولى الرئاسة في الفترة ما بين 4/4/1945 و20/1/1953، منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتوطينهم ودمجهم
الاقتصادي في المحيط العربي، وهو ما أعلن تم Mitar الاميرزتلاند في "لجنة التوفيق
الدولية الثلاثية حول فلسطين"، التي ألّفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من ممثل
للولايات المتحدة الأمريكية، علىfalنccp، وتركيا والولايات المتحدة، وأقرها بروتوكول لوزان
في 12/5/1949، حيث أعلن ممثل أمريكا في الاجتماع الذي عقد في بروت
بتاريخ 23/3/1949 أن "المبراء.submit لا تقبل عودة اللاجئين، والخبر أن تنفيذ قرارات
الأمم المتحدة عملياً بدلاً من التمسك بها نظرياً، وهناك حقائق واقعة وهي أن جميع
اللاجئين لن يعودوا... فمن الصعب أن يعود هؤلاء اللاجئون لأقاليم يسكنها قوم
غزاة عليهم. فيجب التفكير في إعادة توطينهم من جهة، وإعداد المشروعات اللازمة
لعودتهم للحياة العامة".

ومن أجل ذلك أبدت الحكومة الأمريكية إنشاء وكالة الأونروا كفرصة لتوطين
اللاجئين الفلسطينيين في خارج ديارهم، وتكففت بالجزء الأكبر من ميزانيتها.
وضعت على الدول العربية كي تفتح أبوابها أمام الفلسطينيين للعمل فيها ويعيش
مغرة جداً، وتسهيل كل السبل أمامهم لنسيان الوطن والقضية، كما حاولت أن تقوي
بعض الدول العربية لتوافق على توطين اللاجئين في بعض أراضيها. كما حددت
الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ، تاريخ معين تتوقف عنده عن تقديم المساعدات
للاجئين، وذلك لإجبارهم على الاندماج في البلدان التي هُجرو إليها. وهذا ما
حدث فعلًا من طرف الولايات المتحدة منذ سنوات، وأدى إلى توقف كثير من أوجه
الدعم والخدمات التي كانت تقدمها الوكالة للاجئين نتيجة النقص الحاد في موارد
تمويلها.
في البدايات حاولت الأولىونرو الخروج عن المهام التي أنشئت من أجلها، وهي تقديم الإغاثة المباشرة وإقامة برامج تشغيلية للاجئين الفلسطينيين، حيث بدأت بحرماني اللاجئين خارج مناطق عملها من أي خدمات، وبالتالي حرمهم من حقوقهم كلاجئين. كما قامت الأولىونرو، من خلال تقديم القروض، بمحاولة دمج اللاجئين في أماكن تواجدهم، من خلال إيجاد أعمال أو عمل يغني عن الأولىونرو، وهذا قد يفسر بأنه تجاوز لعمل الوكالة بالتشغيل الذي قد يؤدي إلى التوطن.

ومن المشاريع التي حاولت وكالة الأولىونرو دمج اللاجئ الفلسطيني في الدول التي
،John Blandford، مشروع بلاندفورد، والذي قدمه جون بلاندفورد الوكيل المساعد للمدير العام للأونروا، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة برأس في 1951/12/11. واقترح بلاندفورد تخصيص ميزانية قوامها 250 مليون دولار تقدم إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية من أجل حل مشكلة اللاجئين، يصرف منها 200 مليون دولار في سبيل دمج اللاجئين، فيما يستخدم الباقى في إنشاء مساكن وتأهيل حياة أفضل لهم 157.

وفي 10/13/1952 اتفقت الأولىونرو مع الحكومة المصرية على إقامة مشروع الجزيرة لتوتون اللاجئين، وخصوصت الأولىونرو مبلغ 30 مليون دولار للقيام بمُشاريع تهدف إلى تأهيل الفلسطينيين في سورية 158. وفي سنة 1953 وقعت الحكومة المصرية مع الأولىونرو اتفاقاً يهدف إلى إقامة مشاريع للاجئين في سيناء، وقدر عدد الذين سيستوعبهم "مشروع سيناء" بنحو 214 ألف شخص 159. غير أن اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة قاموا بإفشال هذا المشروع.

ورقة Dag Hammarskjöld كما قدم الأمين العام للأمم المتحدة داغ هنريكه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشر سنة 1959 وتحمل رقم أ121/4121 تتضمن مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. واقترح فيها
توضيع برامج تأهيلهم وتعزيز قدراتهم على إعاقة أنفسهم، والاستغنا عن المساعدات التي تقدمها إليهم وكالة الأونروا، وتوطينهم في الأماكن التي يوجدون فيها، مع مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين التعاون مع الوكالة الدولية.

وببرزت عدة محاولات إسرائيلية ترمي إلى التخلص من وكالة الأونروا أو تقليل حجمه ونشاطها، كللخطة التي اقترحها ثلاثة أكاديميين إسرائيليين في أوائل سبعينيات القرن العشرين، والتي ترمي إلى نقل عبء مسؤولية اللاجئين إلى الحكومة الإسرائيلية بدلاً من الأونروا، على أن يُصار إلى دمج المخيمات في المدن.

غير أن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في إسبانيا في 30/10/1991، والمفاوضات المتعادة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي شكلا منطقة في حياة وكالة الأونروا ومسارها. فقد بدأت الأونروا بتعزيز وظيفتها المحددة لها بالقرار 302 بإلغاء وتشييد اللاجئين، إلى عمل تنمية اجتماعية، أو بإعطاء أولوية للمشاريع تأهيل اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر توفير البنية التحتية، بما يؤدي بالنهاية للاستغناء التدريجي عن خدماتها، مما يتيح لها الانسحاب التدريجي من المناطق الفلسطينية.

وبدأ هذا الموضوع يسير بشكل هادئ وخاصة بعد اتفاق أوسلو في 13/9/1993، حيث أطلقت الأونروا في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1993 "برنامج تطبيق السلام“ بتمويل من 22 دولة منحة، وبلغت ميزانية Peace Implementation Plan (PIP) البرامج التي وضعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة 83.5 مليون دولار، وكان أبرز أهداف هذه الخطة إشعار اللاجئين الفلسطينيين بأن السلام سيأتي مع أوسلو، وبالتالي يصبح سعي اللاجئين إلى الخدمات الإنسانية على حساب حقهم في العودة وقبولهم بالتوثيق حالاً نهائياً لقضاياهم.

إن المنحت العام لمشروع "برنامج تطبيق السلام“ تعمق في سنة 1995، حيث صدر تقرير المفوض العام للوكالة بعنوان "الدور الذي حلقه خمس سنوات لإنهاء عمل الوكالة“،
ويقوم المشروع على فرضية تقدم عملية التسوية، والانسحاب التدريجي بموازاة ذلك للوكالة من مهامها ومسؤولياتها الدولية، فجرى استحداث موازنة خاصة لمشاريع دعم السلام، وهي مشروع غير متكررة. وخطوة للموازنة بين خدمات الوكالة وميثاقها في الدول المضيفة، بهدف إحالتها إلى هذه الدول، وبدأ صندوق المشاريع يتيح على حساب المساعدات المخصصة للموازنة العادية التي شهدت تراجعًا وعجزًا طريقيًا وسنيًا تقريباً، وعملت الوكالة على إعادة هيكلة موازنتها السنوية على أساس صناديق، صندوق الموازنة العادية ل توفير خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وطرح "برنامج تطبيق السلام" بشكل صريح في تقرير المفوض العام للأونروا (1998-1999)، وكان ملمساً من عمل الأونروا أنها توائم عملها مع مقتضيات اتفاق أسلو.

ومع أن برنامج تطبيق السلام شمل أيضاً الأردن ولبنان وسوريا، فإن قيمة التبرعات للبرنامج في الأردن ولبنان وسوريا بلغت عند بدايته نحو 10% من قيمتها في الضفة والقطاع.

كما شهدت وكالة الأونروا، بعد التوقيع على اتفاق أسلو، عدة متغيرات مترابطة شكلت انعطافة في تاريخ الوكالة، وانتقالًاً من الوظيفة التي أنشئت من أجلها باعتبارها مؤسسة على استمرار معاناة اللاجئين وضرورة وقفة من خلال تطبيق القرار 194، إلى وظيفة أخرى متكيفة مع الوجهة السياسية لعملية أسلو بمُؤثراتها، ومنها قضايا التأهيل والمدمج في المجتمع المحلي التي تعامل معها لجنة اللاجئين المتعددة، والتي تشارك الأونروا في أعمالها منذ انطلاقتها سنة 1992.

وشاركت وكالة الأونروا في أعمال لجنة اللاجئين المتعددة وانسجمت مع وجهتها السياسية، وواكبت من خلال التغيرات متطلبات المرحلة الانتقالية على المسار الفلسطيني، مما انعكس على ميزانيتها وهيكل عمالتها، فتوارت المشاريع مع الميزانية العادية، وبرز نهج الموافقة بين خدمات الوكالة والدول المضيفة. وترأست كندا لجنة
الأجئين المتعددة، وحددت آلة الحوار فيها، باجتماعات تنسيقية شارك بها أربعون
دولة، وكانت آلة الحوار التي اعتمدت للجنة اللاجئين المتعددة تسير على محورين١٦٩؛
• تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية لتجمعات اللاجئين بالتعاون مع الدول
المضيفة.
• دعم عمل سلمي عبر توفير مقومات التأهيل والتوطين حيثما يتحقق عليه.

كما كان الحوار داخل اللجنة يهدف إلى تأسيس أرضية للانفتاح من حق العودة؛
حيث اعترضت "إسرائيل" على رئاسة إلياس صنبر للوفد الفلسطيني في اللجنة لأنه
من فلسطيني الشتات، وتم إبداله محمد حاج١٧٠.

ولقد عقدت الأونروا اجتماعاتها السنوية غير العادي في العاصمة الأردنية
عمان في 8-9/2/1995، بحضور ممالي 26 دولة، ودول الاتحاد الأوروبي ومنظمة
التحرير الفلسطينية، رفعت تقريراً إلى اللجنة الرسومية الدولية، التي تضم روسيا
والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تحت عنوان: "الأونروا والفرة
الانتقالية: منتظرة خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية"، أشارت فيه إلى
أن من أهداف اتفاقيات السلام الموقعة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، مراجعة دور
الأونروا خلال خمس سنوات، وحتمية إنهاء أعمالها فور حل مسألة اللاجئين١٧١.

وتعرض الأونروا في هذه الوثيقة تقويم دورها في الفترة الانتقالية، ومسألة تسليم
خدماتها، وإنهاء أعمالها فور التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين. وترتكز هذه الوثيقة
على فرضية استمرار عمل الوكالة طوال الفترة الانتقالية. وترتكز أيضاً على أن
المفاوضات حول مسألة اللاجئين سوف تتم خلال هذه الفترة لبدأ بعد ذلك تصفية
أعمال الأونروا. وترى الوكالة أنه ينبغي إجراء مراجعة لخدماتها بعد السنة الثالثة
من فترة السنوات الخمس الانتقالية، بالتشاور مع الأطراف المعنية في ضوء مزيد من
تطورات عملية السلام.
وأشارت الأونروا في تقريرها إلى أنه إذا رغبت السلطة الفلسطينية في تسلم المسؤولية عن برامج الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في أي وقت قبل المراجعة، فإن الأونروا ستعمل كل ما في وسعها لتسليم ميسر وفوري.

وفي سنة 1995 قامت الأونروا بنقل رئاستها من العاصمة النمساوية فيينا إلى غزة، وذلك عملاً بقرار الأمين العام للأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة.

كل هذه التطورات شجعت المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلي على إطلاق مبادرات أو اتفاقيات تطرقت إلى عدد من قضايا الوضع النهائي مثل: وضع مدينة القدس ومشكلة اللاجئين وعلاقتها بدور الأونروا واستمرارها، وأبرز المبادرات هي:

1. اتفاقات أوسلو: أُجرئ اتفاق أوسلو مسألة اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات. وبدلاً من أن تركز الاتفاق على جميع قرارات الشرعية الدولية دون أي تمييز، يلاحظ أن الاتفاق اعتمدت، وب بصورة أساسية، على قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 دون القرار رقم 194. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القرار 242 يطالب بتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين، وأما القرار 194 فيمنح اللاجئ حق تقرير مصيره.

وذلك كانت اتفاقية طابا (أوسلو 2)، والتي وقعت في 28/9/1995، وبدلاً من الاتفاقات التي وقعها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث لم تأت هذه الاتفاقات على ذكر قضية اللاجئين، بل حولتها إلى مفاوضات الحل النهائي.

ب. وثيقة بيلين - أبو مازن، والتي أخذت اسم "مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي":

The Beilin-Abu Mazen ورد في البند السابع من وثيقة بيلين - أبو مازن التي وقعتها عن الجانب الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) Document Yitzhak Yossi Beilin، الوزير العدل في حكومة إسحق رابين، عن الجانب الإسرائيلي، في سويسرا في 31/10/1995، أن على Rabin
الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تأسس "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" كهيئة دولية جديدة تعمل على إعادة تأهيل اللاجئين، وتأمين استرعتهم في دول وأماكن إقامتهم، والعمل على تطوير الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، وتذويهم في الحياة اليومية للمجتمعات التي يعيشون في محيطها. وبالتالي تحل هذه الهيئة محل وكالة الأونروا.

ج. مقتضات كلينتون: تقدم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في نهاية ولايته الثانية بمقتضات جديدة، لم تعترف لأرقام للاجئين لممارسة أي شكل من أشكال حق العودة إلى الديار وفقاً للقرار رقم 194. فقد اعتمدت على الشق الثاني من القرار الذي نص على دفع التعويضات لقاء الخسائر التي تكبدوها، جراء طردهم من ديارهم وأراضيهم، في حين أسقطت الشق الأول من القرار والقضي على عودة اللاجئين إلى أراضيهم وأملاكهم التي اقتطعها منها. كما دعت المقتضات المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته، لدفع تعويضات للاجئين أو توطينهم في البلدان التي يقيمون بها، أو إفساح المجال أمامهم للإقامة في بلدان أخرى خارج "دولة إسرائيل" وذلك متشابهًا مع القرارات السياحية لتلك الدول، وحسب احتمالاتها اعتباراتها الأمنية.

د. ورقة موراتينوس: مقتضات الحل النهائي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: وهي ورقة أوروبية غير رسمية أعدها ميغيل أنخيل موراتينوس، مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، بعد مشاورات مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الحاضرين في طابا في كانون الثاني/ يناير 2001. وعلى الرغم من أن الورقة لا تحمل أي صفة رسمية، فإنها ذكرت أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي واقفاً على وحوب أن ينهي وقائة الأورؤا أعمالها، بحسب جدول زمني متفق عليه يمتد لخمس سنوات. وأضاف الجانب الفلسطيني تدعيًا يسمح بمدedm هذه الفترة، بحيث تخضع لتطبيق الجوانب الأخرى في الاتفاق المتعلقة بالإداجئين، ولإنهاء المسائل المرتبطة بوضع اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن المختلفة.

Nusseibeh – Ayalon و. خطة أيلول – نسبي نسبية: شهدت خطة أيلول – نسبي نسبياً، والتي وقعها كل من سري نسبيا، مسؤول ملف القدس في منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس جامعة القدس الفلسطينية، وامي أيلول، رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي الأسبق والقاضي في حرب العمل، Ayalon في 27/7/2002، على ضرورة تعويض اللاجئين الفلسطينيين، وذلك انطلاقاً من الاعتراف بمعاناتهم. وطالب أيلول ونسبياً في خطتهما من الأسرة الدولية منح التعويض لتحسين وضع اللاجئين الساعين إلى البقاء في الدولة التي يعيشون فيها، أو الساعين إلى الهجرة إلى دولة ثالثة؛ مما يعني عملياً إنهاء خدمات وكالة الأونروا.

ز. اتفاقية جنيف أو وثيقة بيلين – ياسر عبد ربه والتي سميت ب”مسودة اتفاقية الحل النهائي“: جاء في اتفاقية جنيف الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه، وعن الجانب الإسرائيلي يوسي بيلين، رئيس حزب ياهد في تلك الفترة، في 1/11/2003، أن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي يعترفان بضرورة التوصل إلى اتفاق متبادل حول قضية اللاجئين، لكن من دون أن يأتيا على ذكر حقعودة للاجئين الفلسطينيين. ويمكن للاجئين وفق الاتفاقية الإقامة في الدولة الفلسطينية الجديدة أو في بلد آخر. وقد يتمكن البعض منهم من العودة إلى “دولة إسرائيل“، التي تحدد وحدها عددهم، حيث أشار نص الوثيقة إلى أن خيار العودة إلى “دولة إسرائيل“ بحسب ما جاء في نص الوثيقة، سيكون
خاضعاً لسيادة دولة إسرائيل وحدها"؛ ما يعني أن اتفاقية جنيف أسقطت عملياً حق العودة.

وتطلب الاتفاقية بتأسيس "مفوضية دولية تكون مسؤولة بشكل كامل وحصري عن تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة باللاجئين"، لتحل محل وكالة الأونروا، التي طالبت الوثيقة بإنهاء خدماتها، حيث جاء في الاتفاقية:\n"أ. يتم إلغاء الأونروا في كل بلد تعمل فيها، على أساس إنهاء وضعية اللاجئين في تلك البلد.

ب. يجب أن تبقى الأونروا أعمالها في غضون خمس سنوات من بدء عمليات المفوضية وترسم المفوضية خطة إزالة الأونروا وتسهل عملية نقل وظائف الأونروا إلى الدول المضيفة."

وفي 23/6/2008 دعا بيلين إلى "حل الوكالة الدولية (الأونروا) واستبدالها بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)\".182

ح. خريطة الطريق: في 24/6/2002 ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً شاملاً عن الوضع في الشرق الأوسط، تحدث فيه عن رؤيته لدولتين تعيشان في سلام وأمن هما دولة فلسطين و"إسرائيل"، وحدد فيه ملامح فكرة مشروع خريطة الطريق.183 وكان الإعلان عن النص الرسمي لخريطة الطريق في 30/4/2003، ونشرته وزارة الخارجية الأمريكية، ونشر نصوص خريطة الطريق بشكل عابر إلى مسألة اللاجئين وحلها، حيث جاء في نص الخريطة ضرورة الاتفاق على "حل متفق عليه ومنصف وعادل وواقعٍ لقضية اللاجئين".184

ط. وثيقة إكس آن بروفانس: نشرت جريدة هارتس الإسرائيلية في 24/11/2007 وثيقة إسرائيلية فلسطينية تحت اسم إكس آن بروفانس، وأعدتها مجموعة إكس، Aix Group Aix-en-Provence في صياغتها صائب بامية، المستشار الاقتصادي لاتحاد العام للصناعات
الفلسطينية، ونائب وزير الاقتصاد الفلسطيني السابق، وبروفيسور الاقتصاد Arie Arnon في جامعة بن غوريون آره أرونون، ووقع عليها كذلك القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلي حاييم رامون Haim Ramon. واقترحت الوثيقة حلاً لمشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين، يتمثل في إسقاط هذا الحق مقابل التعويض، وتوطين نسبة منهم في الأماكن التي يتواجدون بها حالياً. وبحسب الوثيقة فإن تكلفة حل مسألة العودة تتراوح بين 55 و85 مليار دولار.

ويضاف إلى هذه الاتفاقات والمبادئ العديد من الدراسات والتصريحات التي دعت إلى تصنيف الأونروا، ولبيت آخرها الدراسة التي نشرها معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى كانون الثاني/ يناير 2009، وحملت عنوان "إصلاح الأونروا، إصلاح مشاكل نظام الأمم المتحدة لمشاعدة اللاجئين الفلسطينيين"، حيث اقترحت اتخاذ عدة خطوات من شأنها تهميش دور الوكالة، ومن ثم زوالها. وينطلق اقتراح الدراسة بالأساس من العمل على تخفيف نشاط الأونروا في بعض المناطق، والإبقاء على أنشطتها في بعضها الآخر وبشكل موقدة، وتوكيل "اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة" بهذه المهام المؤقتة من الوكالة، والعمل على تحسين الخدمات المقدمة من الأخيرة خلال هذه الفترة المؤقتة.
الخاتمة

ارتبط إنشاء وكالة الأونروا بوصفها مؤسسة دولية تابعة للأمم المتحدة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث شكلت عناوينًا سياسياً لهذه القضية، وإن كان قرار تأسيسها قد اتبعت على تخفيض معاناة اللاجئين من ناحية إنسانية، إلى حين عودتهم إلى ديارهم التي هُجروها منها بسب حرب 1948، وقيام "إسرائيل". ومن هنا شكلت الأوكران من الناحية النظرية اعتراضاً دولياً بوجود مأساة للاجئين الفلسطينيين يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عنها من خلال التزامه بتمويل الوكالة للعمل على تخفيض معاناة اللاجئين.

تأسست الأونروا في 8/12/1949 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وابتدأت عملها في أيار / مايو 1950 في خمس مناطق يتواجد فيها اللاجئون الفلسطينيون، حيث أخذت تقدم خدمات الرعاية الصحية والتعليم والإعانات الاجتماعية. وتقوم الأوكران بتقدم خدماتهم من خلال موانئ مدعومة من الدول المنحية، وتسهيلات من الدول المضيفة. وتخص هذه الموانئ في الغالب لاشتراطات المانحين وتوجهاتهم السياسية؛ إذ أن التزامات الدول المنحية هي التزامات طوعية. ويضاف إلى ذلك نقد يوجه إلى الوكالة حول قضايا تنظيم بالفساد والمحسوبات في التوظيف، فضلاً عن الهدر المالي والتمييز الصارخ بين رواتب وامتيازات الموظفين المحليين والموظفين الأجانب.

أدت عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين دوراً في تراجع عمل الأونروا، لأنها شكلت أحد مضامين الملفات الأكثر تعقيداً في عملية التسوية النهائية، وهي قضية اللاجئين، وحقهم في العودة إلى ديارهم التي هُجروها منها. ومن هنا تناولت المفاوضات والمبادئ المطروحة العديد من التصورات والمشاريع، التي ركزت بمجملها على ضرورة إنهاء عمل الأونروا بوصفه خطوة أولى وضرورية في حل ملف اللاجئين الفلسطينيين. وهو ما يمكن أن يفرض بسهولة من خلال تقييم خدمات
الأونروا، ومساعدات الدول المنحية. ولذلك يربط اللاجئون الفلسطينيون، وهو ما أكدته استطلاعات رأي جرت مؤخراً، بين وجود الأونروا واستمرارها وجود قضية اللاجئين، وهو أمر يفسر نمطهم بقاء هذه الوكالة الدولية ما دامت قضيتهم تفتقر إلى الحل العادل.

وهنا يمكن التساؤل، إن كانت الأونروا وجدت كحل مؤقت أوجيه صدمة مشاهد معاينة التهجير، على أن يتم العمل على إعادة الأمور إلى نصابها؟. أم أن الوكالة الدولية كانت خطوة سياسية ضرورية ضمن مخطط لانهاء الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين نهائياً وتوطينهم خارج ديارهم، وإتاحة المجال لقيام "إسرائيل" كوطن قومي يهودي غير ملزم بعودة أصحاب الأرض الأصليين.
الهوامش

موقع وكالة الأونروا، لمحة عامة عن الأونروا، نظرة شاملة: انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54

المراجع نفسه.

http://unispal.un.org/UNISPAL.nsf/85255db800470aa485255d8b004e349a/cc88ae78e3d9eaf1852569de00534f77?OpenDocument

الموقع الأونروا، لمحة عامة عن الأونروا، نظرة شاملة: انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=53

See General Assembly of the United Nations, resolution 302(4), 8/12/1949,

موقع الأونروا، لمحة عامة عن الأونروا، انظر: 53

See General Assembly of the United Nations, resolution 302(4), 8/12/1949,
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/051/21/IMG/NR005121.pdf?OpenElement

الجهاز، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

(باريس: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 105.

المراجع نفسه، ص 105.

المراجع نفسه، ص 104.

US Letter of Assurance to the Palestinians, Le monde diplomatique, France, 18/10/1991,
http://www.monde-diplomatique.fr/CAHIERS/PROCHE-ORIENT/MADRID-DEMANDE-EN

المجروح جسديًا، مرجع سابق، ص 107؛ وانظر:

General Assembly of the United Nations, resolution 2252, 4/7/1967,

موقع الأونروا، ميادين عمل الأونروا، انظر: 86

موقع الأونروا، برامج الأونروا، برامج التعليم، انظر: 66

http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=66

http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=86


موقع الأونروا، برامج الأونروا، برامج الصحة، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=71

موقع الأونروا، برامج الأونروا، برامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=75

موقع الأونروا، برامج الأونروا، برنامج التمويل البيئي، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=77
موقع الأونروا، برامج الأونروا، البنية التحتية وتطوير المخيمات، انظر:
http://www.unrwa.org/ateplate.php?id=84
موقع الأونروا، أسلة عامة،تمويل الأونروا، انظر
http://secint50.un.org/unrwa/arabic/Asked/UN_Fund.htm

أثناء طرق يوسف، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقتراحات كلينتون، موقع جامعة القدس المفتوحة، انظر:
http://www.qou.edu/homePage/arabic/magazine/issued15/research8.htm

الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم 13(أ)، تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، المرجع البرامجية لفترة السنين 2010/11، نيويورك، 2009، انظر:
http://unrwa.org/userfiles/201003025459.pdf


موقع الأونروا، لمحة عامة عن الأونروا، الأسلة الأكثر شيوعًا، انظر:
http://secint50.un.org/unrwa/arabic/Asked/UN_Fund.htm

المراجع نفسه.

جريدة الشرق الأوسط، لندن، 11/10/2009.


وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، موقع الجزيرة. نت، 5/10/2004، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B560029D-3804-4F21-A19C-2648AB4EBCB1.htm

الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم 13(أ).

المراجع نفسه.


James G. Lindsay, op. cit.

Ibid.

National Post newspaper, 27/1/2010,


روى مكرم، رواية أمريكية جديدة لدور الأونروا، تقرير واشنطن، العدد 207، 25/4/2009، انظر:
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1253
على عبد المنعم، وكالة "الأونروا" للاجئين... الجندي المجهول؛ موقع إسلام أون لابن، انظر:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite;c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout&cid=1179664413899

الشرق الأوسط، 11/10/2009.

موقع وكالة الأونروا، 60 سنة من العمل مع البلدان العربية المضيفة والمانحة، انظر:
http://www.unrwa.org/userfiles/2010022664434.pdf

موقع الأونروا، نشرة مستجدات وحدة المانحين العرب، العدد 2، تشرين الأول/ أكتوبر 2009:
شباط/ فبراير 2010، انظر:
http://www.unrwa.org/userfiles/201002243224.pdf

موقع وكالة الأونروا، 60 سنة من العمل مع البلدان العربية المضيفة والمانحة.

الإطلاع على تمويل الدول العربية لوكالة الأونروا: موقع وكالة الأونروا، 60 سنة من العمل مع البلدان العربية المضيفة والمانحة.

مجلة العودة، لندن، العدد 27، كانون الأول/ ديسمبر 2009.

الشرق الأوسط، 11/10/2009.

http://www.alazmenah.com/?page=show_det&id=2856

الموقع الأولماني، 13، 2010، انظر: 2856

العودة، العدد 30، آذار/ مارس 2010.

الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم 13(أ).

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

المراجع نفسه.

مواقع وكالة الأونروا، ملحمة عامة، نظرة شاملة.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شام)، مذكرة إلى الرأي العام العالمي للتحرك عالياً خصابة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، اللاجئون الفلسطينيون في العراق... معاناة متواربة، بيروت، 2005/5/25


"مأساة اللاجئين الفلسطينيين في العراق بدأت قبل نصف قرن ولم تنتهي"، دارة شؤون اللاجئين،

منظمة التحرير الفلسطينية، 21/2/2007، انظر:
http://www.plord.org/wsh/iraq/pictures/saidpaper.htm#_ftnref10

59 شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 21/6/2006، انظر:

60 موقع وكالة الأونروا، لمحنة عامة عن الأونروا، اللاجئين الفلسطينيين، انظر:

61 انظر: موقع فلسطين بالعربية:
http://www.palestineinarabic.com/Maps/Other/Refugees2003.jpg

62 Website for the Study of International Affairs, Jerusalem (Passia)

63 موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين، انظر:

64 موقع الأونروا، برامج الأونروا، البنية التحتية وتطوير الخدمات، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=84

65rarb's Study of International Affairs, Jerusalem (Passia)

66 الانظار: "موقع مركز العودة الأردن، موقع مركز العودة الأردن، انظر:

67 موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.

68 موقع الأونروا، برامج الأونروا، برنامج التعليم، الخدمات المدرسية، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=68

69 موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.

70 موقع الأونروا، برامج الأونروا، برنامج الصحة، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=71

71 موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.

72 موقع الأونروا، برامج الأونروا، برنامج التمويل البطيء، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=77

73 موقع الأونروا، برامج الأونروا، برنامج التمويل البطيء، المنتجات والخدمات، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=82

74 موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.

75 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منحة عامة العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض
أوضاع السكان الفلسطينيين في العام نهاية عام 2009، 29/12/2009، في:
موقع الأونروا: إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.  
وكالة سما الإخبارية، 7/11/2009، انظر:  

موقع الأونروا، مبادئ عمل الأونروا، إقليم الضفة الغربية، انظر:  
http://www.unrwa.org/ateamplate.php?id=144

موقع الأونروا، برامج الأونروا، برامج التعليم، الخدمات المدرسية، انظر:  
http://www.unrwa.org/ateamplate.php?id=68

موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.  
http://www.unrwa.org/ateamplate.php?id=76

موقع الأونروا، إقليم قطاع غزة، انظر: 87  
موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.  
http://www.unrwa.org/ateamplate.php?id=85

اللاجئون في الأردن، مركز العودة الفلسطيني، انظر:  
http://www.prc.org.uk/newsite/ar/refugee-camps-ar/palestinian-refugees-
http://www.unrwa.org/ateamplate.php?id=116

موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.  

محسن صالح (مرير)، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والمستشارات، 2008)، ص. 23.

موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد)، 18/1/2010، انظر:  
موقع الأونروا، ملف معلومات لبنان، نظر: 132.
موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.
المراجع نفسه.
المراجع نفسه.
http://www.unrwa.org/ateplate.php?id=101
موقع الأونروا، إقليم سورية، نظر: 100.
موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.
موقع الأونروا، انظر: 107.
طريق حمود، توجهات اللاجئين الفلسطينيين في سورية تجاه الأونروا مع مرور ستين عامًا على عملها، موقع فلسطيني، 9/2/2010، انظر: 4277.
موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.
المراجع نفسه.
المراجع نفسه.
المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 19/6/2007، انظر: 112.
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=649&CatId=24&table=pa:
documents
موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.
المراجع نفسه.
الموقع الأونروا، انظر: 114.
موقع الأم المتحدة في سورية، وكالة الأونروا، انظر: 115.
موقع الأونروا، إحصاءات حول اللاجئين الفلسطينيين.
المراجع نفسه.
المراجع نفسه.
See General Assembly Of The United Nation, resolution 302(4), 8/12/1949.
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/051/21/IMG/
NR005121.pdf?OpenElement
على هويدي، من يحمي اللاجئين؟ وما القوانين التي ترعى شؤونهم؟ الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، العودة، العدد 15، كانون الأول / ديسمبر 2008.
جمعية العودة الفلسطيني (واجب)، سورية، الأونروا وأزمنتها المئوية وتاثيرها على اللاجئين الفلسطينيين، انظر:
مؤسسة شاهد، تصاعد الاحتجاجات المطالبة ضد الأونروا، من المسؤول عنها، ولماذا تتجه نحو العنف؟ خبيز برج الشمالي موجهاً 26/1/2010، انظر:
جمعية راصد، اللاجئ الفلسطيني بين تفاعس “الأونروا” وتغطت المسؤولين الفلسطينيين،

المراجع نفسه.
http://www.qudspress.com/
وكالة قدس برس إنتناشيونال، 19/11/2009، انظر:
مؤسسة شاهد، مذكرة إلى مدير عام الأونروا في لبنان بخصوص فوضى عارمة تجتاح آروقة الأونروا من محسوبات، وعهد، وغياب للشفافية والنزاهة بشكل ملغي للانتباه، 31/10/2009،

مؤسسة شاهد، مذكرة إلى مدير عام الأونروا في لبنان.
مؤسسة شاهد، مذكرة إلى مدير عام الأونروا، ومؤسسة شاهد، "بعد أزمة نهر البارد: تحول خطير في طريقة عمل الأونروا في الشمال ومخاوف من انتهاك دور الأونروا مع انتهاء عملية إعادة الإعمار، وأسئلة كبيرة عن المصادر الباهرة للموظفين الأجانب، ملاحظات على نظام برنامج الطوارئ الجديد"، 9/4/2009، انظر:

الجزيرة.نت، 9/11/2009، انظر:

المراجع نفسه.
الجزيرة.نت، 15/5/2009، انظر:

المراجع نفسه.
الجزيرة.نت، 23/8/2008، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1E92BBFF-F5BD-4BAE-8AE5-E9CB71763AD8.htm

المراجع نفسه.
الجزيرة.نت، 8/4/2009، انظر:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?Archiveld=1174882
140 المرجع نفسه.
141 وكالة رویترز، 4/2/2009، انظر:
http://ara.reuters.com/article/newsOne/idARACA5130OO20090204?sp=true
142 جريدة القدس العربي، لبنان، 29/1/2009.
143 الجزيرة، نت، 6/2/2009، انظر:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1168692
144 جريدة الأخبار، بيروت، 22/2/2010.
145 موقع جريدة ميتر الرأي الإلكتروني، عمان، 3/9/2009، انظر:
http://www.manbaralrai.com/?node=46497
146 المرجع نفسه.
147 الجزيرة، نت، 30/8/2009، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2CD39885-87A2-43D7-8637-FA631FC686E0.htm
149 جريدة البيان، دبي، 7/9/2009.
150 موقع المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، انظر:
151 طارق حمود، ستينية الأونروا وانعكاسات الواقع السياسي الفلسطيني، العودة، العدد 27، كانون الأول/ديسمبر 2009.
152 جمع واجب، سورية، مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، انظر:
153 مصطفى إنشاصي، المخططات الأمريكية لإقامة الشرق الأوسط الجديد (7)، القضية المركزية للأمة فلسطينية، موقع باريس القدس، انظر:
http://www.parisjerusalem.net/afnan/content/view/327/40/lang,arabic/
154 وثيقة، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، موقع المجموعة 194، انظر:
http://www.group194.net/?page=ShowDocuments&DocId=423&TitleId=19
155 مصطفى إنشاصي، مرجع سابق.
156 المرجع نفسه.
157 خالد محمد صافي، “مشارييع توطين اللاجئين الفلسطينيين”， موقع دنيا الوطن، 25/5/2009، انظر:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content-45624.html
158 المرجع نفسه.
159 جمع واجب، مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين.
كمال القصير، "مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج " الجزيرة، نت، 1/2/2008، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BB7C7085-03F9-4EF1-9C34-DECC6E267036.htm


فجر عاطف، "حق العودة: إثباتات القانون ومخاطر السياسة " مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، انظر:
http://www.aqsaonline.info/le_3.php?id=1076&baab=7&kesm=18

علي هويدي، اللاجئون متمسكون بها وتطورهما: محاولات خلق الأوزرا اقتصادياً تتسارع ..

إلى أين؟، العودة، العدد 30، آذار/مارس 2010.

رمزي رباح، التمويل... بين الظروف والتحديات، سلسلة لقاءات الرؤى التنمية المعاصرة

جامعة بيرزيت - مركز دراسات التنمية، انظر:

 زياد الشوالي، مشروع التوطين، حق العودة، باحث للدراسات، 10/8/2007، انظر:

 تقرير الأوزرا، إلى اجتماع اللجنة الربرية في عمان [مقطعتات]، مجلة الدراسات الفلسطينية،
بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، ربيع 1995، ص 231

اللغة التقسيم الإقليمي الأول في قبرص، بين المؤسسات الأهلية العامة في مجال الدفاع عن
حق العودة للاجئين الفلسطينيين في كل من فلسطين التاريخية، لبنان، سوريا، الأردن، أوروبا
وأمريكا، إصدار المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة والاجئين - بديل (عضو الائتلاف
 الفلسطيني حق العودة)، 10/10/2000، موقع الائتلاف الفلسطيني حق العودة، انظر:
http://www.rorcoalition.org/meetings/103.pdf

المراجع نفسه.

 زياد الشوالي، مشروع التوطين، حق العودة.

المراجع نفسه.

 تقرير الأوزرا إلى اجتماع اللجنة الربرية في عمان [مقطعتات]، مجلة الدراسات الفلسطينية،
ص 292-231.

المراجع نفسه.

 زياد الشوالي، مشروع التوطين، حق العودة.

المراجع نفسه.
وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، بروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 16، خريف 1993، ص 175-182.


المصص الكامل لمقترحات الرئيس بيل كلينتون، [القاء مع الرئيس كلينتون، البيت الأبيض، 23/12/2000]، مجلة الدراسات الفلسطينية، بروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 12، العدد 45-46، ص 162-164؛ وانظر أيضاً:


ورقة موراتينوس: مقترحات الحل النهائي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، موقع لبنان الآن، انظر:


موقع جامعة الدول العربية، مبادرة السلام العربية، انظر:


موقع مبادرة جينيف المشترك، نص مسودة اتفاقية الحل النهائي، 1/11/2003، انظر:

http://www.geneva-accord.org/mainmenu/arabic#ftnref1

المراجع نفسه

علي هويدي، اللاجئون متمسكون بها ويعترف بهم. خارطة الطريق، الجزيرة، نت، 20/3/2005، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm

خارطة الطريق، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:

/http://www.altawasul.com/MFAAR/important+documents/roadmap+plan

مدينة في جنوب فرنسا تقع إلى الشمال من مدينة مرسيليا على ساحل البحر المتوسط.
The University Paul Cézanne Aix-Marseille III and The Peres Center for Peace have created together since 2002 an Ellison AIX-Marseille III Center. The Center was created in France, in cooperation with the Peres Center. The Center is an initiative of the Palestinian scholars. It supports research and analysis of the Palestinian-Israeli conflict. The Center is headed by Gilbert Bin Huon from Paul Cézanne Aix-Marseille III University. The Center brings together Palestinian and Israeli economists, social scientists, and other experts to analyze the conflict and its economic dimensions. The Center also publishes reports and articles on the Palestinian-Israeli conflict.

James G. Lindsay, op. cit. 188

http://www.aixgroup.org/ArEcoDimensions.pdf

تقرير معلومات (15)

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على تأسيس وكالة الأونروا، وبرامج عملها والمناطق التي تغطيها، مبينًا مصادر تمويل الوكالة وألية الدفع، وصولًا إلى قيمة الموازنة والعجز الحاصل فيها. كما يعرض التقرير لواقع خدمات الأونروا في مناطق عملها، ومن ثم يقيّم أداء الأونروا، وتوقف عند انتفاضات اتفاقات أوسلو على دور الأونروا، ونتوقف عنها من تحديات مستقبلية لطبيعة عملها في ضوء التراجع الملحوظ في الخدمات التي تقدمها لللاجئين.

وقد التقرير هو الإصدار الخامس عشر من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتعتبر هذه التقارير إلى تحليل الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهنة التي تشغله المهنيين والمنشآت في القضايا المتعلقة بالقضايا العربية والإسلامية، خصوصاً فيما يتعلق بالشؤون الفلسطينية. وتتوlige هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمسائل محدّدة وموضوعة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

الرئيس التحرير

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
م.ب.34-14 بيروت - لبنان
تلفون: 44 803 644 803 643 1803 961 961
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net